

العوامل المؤثرة على التطور الصناعي في مصر خلال القرن العشرين

أ. د. محمد محمود الديب

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بكلية الآداب

جامعة عين شمس

العوامل المؤثرة على التطور الصناعي في مصر خلال القرن العشرين

يتناول هذا البحث العوامل المختلفة التي أثرت على التطور الصناعي في مصر خلال القرن العشرين . ويمكن تقسيم التطور الصناعي الحديث في مصر إلى أربعة مراحل رئيسية هي:

المراحل الأولى: وهي مرحلة السيطرة الحكومية في الفترة من ١٨٥٠-١٩٠٠ ، أي معظم سنوات حكم محمد على وخلفائه .

المراحل الثانية: وهي المرحلة التي سيطر فيها القطاع الخاص الأجنبي والمصري على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في الدولة ، وامتدت تلك الفترة من آخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧ وتجاوزاً حتى عام ١٩٦٠ .

المراحل الثالثة: وسيطر فيها القطاع العام على الصناعة في البلاد في الفترة: ١٩٦٠-١٩٧٣ ، واقتصر دور القطاع الخاص على الصناعات الحرفية والصغرى .

المراحل الرابعة: وبدأت فيها سيطرة القطاع الخاص من جديد ، وببدايتها بعد حرب أكتوبر. وهي مرحلة الانفتاح والإصلاح المالي والشخصية ، أي بيع مصانع القطاع العام للقطاع الخاص .

ونكفي في هذه الدراسة بالإشارة العابرة إلى المراحل الأولى ، بينما سنركز على المراحل الثلاث الأخرى .

المراحل الأولى: وهي مرحلة السيطرة الحكومية في الفترة من ١٨٥٠-١٩٠٠ .

في الوقت الذي كانت فيه منطقة غرب أوروبا تجتاز ثورتها الصناعية الأولى بين منتصف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت مصر تمر بثورة زراعية

عندما بدأ محمد علي في تحويل الري الحوضى إلى ري دائم مما أدى إلى تضاعف الإنتاج الزراعى ، فبعد أن كانت الأرض تنتج مرة واحدة فى السنة شتاء أصبحت تنتج مرتين: شتاء وصيفا ، وهذه ثورة زراعية بحق بدأها محمد على في مصر .

وبالمثل أيضا بدأ محمد على التطور الصناعي الحديث في مصر لأنه كان ينوي بناء جيش قوى ليستعين به وقت الضرورة ولرفع سمعة مصر خارجيا. وقد دفعه ذلك إلى استئمار التقنية من البلاد المتقدمة التي مرت بالثورة الصناعية قبل مصر ، كما استقدم الخبراء الأجانب للعمل في المصانع ، ولتدريب العمال المصريين في هذا المجال ، فضلا عن استيراد الآلات الحديثة. كل ذلك لينهض بالدولة صناعيا وليوفر للجيش مستلزماته من أسلحة وذخائر وملابس وأغطية وأغذية ، مع تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد خشية الحصار الاقتصادي ، مع تصدير الفائض ليكون الميزان التجارى في صالح مصر. كما كان يسعى لتعليم أبناء الشعب المصرى فنون التقدم الصناعي الحديث الذى ظهر في غرب أوروبا .

ونجح محمد علي في إقامة مصانع كبيرة تملكها الدولة للأسلحة والذخائر ، ومصنع سبك الحديد ، وترسانة لبناء السفن في الإسكندرية ، ومصنع للفزل والنسيج ، ومصانع للمواد الغذائية ، بل وأرسل البعثات إلى الهند لتعلم فنون صناعة ضرب الأرز ونقلها إلى مصر ، كما استعان بـ تقنية أمريكية في هذا المجال. كما أنشأ مصانع للسكر ومعامل لتكريره وإنتاج العسل الأسود والروم ، ومصانع للحلويات ، ومعاصر للزيوت النباتية. هذا عن الصناعات الكبيرة ، أما الصناعات الصغيرة فقد تركها محمد علي في بداية الأمر في أيدي أصحابها ، لكنه سرعان ما فرض عليها نظام الاحتياط ، وجعل أصحابها يعملون كعمال بأجر لحسابه ، فكان يوفر لهم الخامات ويتسلم المنتجات منهم ، فانصرف أصحابها إلى أنشطة أخرى غيرها .

غير أن تجربة محمد على في تصنيع مصر لم يكتب لها البقاء والاستمرار لأسباب داخلية وخارجية. وترتبط الأسباب الداخلية بعدم توفر الطاقة الحديثة لنقص الفحم مصدر البخار والاعتماد على استيراده ، والاعتماد على الحيوانات في إدارة الآلات ، ونفوق عدد كبير منها. إضافة إلى تأخر النقل ، وتطبيق سياسة حرة التجارة مع غياب الحماية الجمركية للصناعات الوليدة ، فرسم الاستيراد لم يكن يزيد عن ٣٪ بحكم سياسة الباب المفتوح. كما تأثرت الصناعات الوليدة بسبب إهمال صيانة آلات المصانع ، وسوء الإدارة والتنظيم ، وتسيب العمال ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، والثقة المطلقة في الخبراء الأجانب ، وبعضهم لم يكن مخلصاً لمصر ، فضلاً عن نقص الوعي الصناعي بين أبناء الشعب ، وعدم وجود ائتمان صناعي لتمويل الصناعة ، والمنافسة الضارة من الواردات الأجنبية .

ولعل من أبرز الأسباب الخارجية التي أثرت سلباً على الصناعة المصرية ظهرت واضحة حين وقعت الإمبراطورية العثمانية معاهدة تحالف مع إنجلترا في السادس عشر من أغسطس ١٨٣٨ ، حصل التجار الأجانب بموجبها على حق الاتجار مع ولايات الدولة العثمانية بدون قيود أو شروط. ولم تثبت بعد ذلك أن وقعت الأزمة المصرية التركية التي فرضت إنجلترا والدول الأخرى على مصر في أعقابها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، التي حددت بمقتضاها عدد الجيش المصري، فانعكس ذلك سلباً على النشاط الصناعي في البلاد، وأغلقت العديد من المصانع^(١).

ولما تولى عباس الأول الحكم استكمل غلق المصانع الكبيرة التي أقامها جده محمد على ، واستغنى عن الخبراء الأجانب ، وعاد للاعتماد على المصانع الصغيرة والورش الحرفية ، وكان ذلك نتيجة لتقلص حجم الجيش الذي كان يستهلك معظم إنتاج المصانع الكبيرة، وأصبح الإنتاج الصناعي في عهده يتقييد بحاجات الشعب المصري أكثر من ارتباطه بالحروب والتوسيع الاقتصادي في مناطق شاسعة المساحة والحدود .

وخلف عباس في الحكم سعيد باشا ١٨٥٤-١٨٦٣ ، الذي عرف عنه ميله الشديد للأجانب، ومن ثم عمل على توطيد أقدامهم في البلاد، لذا نزح عدد كبير منهم إلى مصر واستوطنوها في عهده، وللأسف كان بعضهم من الرعاع فأسعوا استعمالامتيازات الأجنبية. ولم يقم سعيد بأية محاولة للنهوض بالصناعة، وكل ما فعله هو فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت على مصر، وعمل بعضها في المشاريع الصناعية ، وإن كانت الصناعة لم تجتذب وقتها مبلغاً محسوساً من رؤوس الأموال الأجنبية التي فضلت عليها مشاريع البنية الأساسية (الترام، المياه النقية، الإنارة بغاز الاستصحاب)، خاصة مع الالتزام بسياسة الباب المفتوح التي أعجزت المصانعات المصرية عن منافسة نظائرها الأجنبية .

وحين سمع السلطان العثماني لمصر بمقتضى فرمان ١٨٦٦ بزيادة عدد جيشه ، اهتم الخديو إسماعيل بالصناعة نسبياً ، واستقدم لها الخبراء من فرنسا وإيطاليا والنمسا ، وسار على قاعدة الإنتاج الكبير فنهض بترسانة الإسكندرية والسويس ، وأعاد تنظيم مصنع الحوض المرصود وصارت تصب فيه المدافع وتصنع به المعدات الحربية. وأصلاح وأنشأ العديد من المصانع الحربية في الإسكندرية وطرة وغيرها. وأعاد فتح بعض مصانع الفزل والنسيج ومن بينها مصنع الطرابيش في فوة ، ومصانع كبيرة للمنسوجات في شبرا وبولاق. كما أقام مدايغ للجلود ، ومصنعاً لضرب الطوب في قليوب ، وأخر للورق في بولاق ، وأقام مطاحن للحبوب ، ومعاصر للزيوت النباتية ، واهتم بزراعة القصب والتبغ ، وأنشأ مصانع للسكر في أرضه بالدائرة السنوية ، واهتم بالصناعات الصغيرة . ولكن سوء إدارة تلك المصانع أدى إلى ارتباكتها ، أضف إلى ذلك وقوع البلاد في أزمة ديون خارجية كبيرة مما أدى إلى اضطراب ماليتها فتدحرت صناعاتها ، كما أحجم الأجانب عن إقامة صناعات جديدة في البلاد .

وفي عهد الخديو توفيق ١٨٧٩-١٨٩٢ تم إهمال الصناعة ، وخاصة بعد أن وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني، وشجعت إنجلترا مصر بالتركيز على

زراعة القطن مع تصديره لبريطانيا عملاً بمبدأ التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل الدولي. وتمثلت الصناعات الكبيرة في عهد توفيق في مصانع السكر والكحول وطعن الحبوب، وانتعشت من جديد الصناعات الصغيرة والحرفية.

وبالمثل لم يهتم الخديو عباس حلمى الثاني ١٨٩٢-١٩١٤ بالصناعة فتدھورت أحوالها لدرجة أن اللورد كرومـر - الذى كان يحول دون إنشاء مصانع حديثة في مصر لتظل مزرعة للقطن صالح المصانع البريطانية ، وسوقاً لمصنوعاتها - كتب لحكومته يتعجب حتى من تدهور الصناعات الحرفية في ذلك الوقت. ولما كانت مصر قد جذبت عدداً كبيراً من الأجانب منذ عهد سعيد، وكذلك في عهد إسماعيل وتوفيق ، وفي شایا الاحتلال البريطاني ، فقد قام بعض هؤلاء بإنشاء العديد من الصناعات الغذائية ومن بينها صناعة السجائر التي أقامها الأرمن واليونانيون الذين استوطنوا مصر بعد هجرتهم من تركيا بسبب الحرب التركية الروسية في عام ١٨٧٧ ، واحتكار الحكومة التركية لصناعة التبغ في بلادها^(٢). كما انتشرت صناعة الحلوي ، ومصانع المشروبات الروحية ، وصناعة الزيوت والصابون ، ومصانع التبريد ، وشركات لحفظ الفواكه والخضروات وغيرها. ويتبين مما سبق أن الأجانب أقاموا العديد من الصناعات في مصر التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات هي :

- الصناعات التي كانوا يتمتعون فيها بمهارة تقليدية اكتسبوها من تمرسهم عليها في مواطنهم الأصلي قبل هجرتهم إلى مصر ، خاصة السجائر والمشروبات الروحية .
- الصناعات التي تعد توسيعاً رأسياً للقطن مثل عصر بذرته لاستخراج الزيوت وصناعة الكسب والصابون .
- الصناعات المحمية طبيعياً مثل استخراج ملح الطعام والخبز والبيرة والسجائر .

ولم يكن رأس المال الأجنبي الذي ساهم في إنشاء الصناعات الغذائية

بمصر مصدره دولة واحدة ، وإنما جاء من دول مختلفة ، وإن كانت غالبيته من إنجلترا بحكم احتلالها لمصر .

وقد يكون من المفيد أن نفرق في هذا المقام بين نوعين من الرأسمالية وهما: الأجنبية والوطنية . فالرأسمالية في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كانت وطنية ، ولذا توازنت مع مصالح شعوبها ودولها . أما الرأسمالية التي عملت بالصناعات المصرية في بداية نشأتها فكانت أجنبية لذا لم تتواءم كثيرا مع مصالح الشعب المصري ، وكان همها الأول تحقيق الربح الكبير شرامة .

أما الرأسمالية المصرية الوطنية الخالصة فقد عملت بالصناعات الصغيرة والحرفية . وكان يعمل في المنشآة صاحبها بمساعدة بعض الصبية له وذلك لتمسك المصريين بالفردية وعدم معرفتهم بمزايا التعاون . وكانت منشآتهم مقامة في أماكن خالية وذات بيئة غير صحية . ولما كانت البرجوازية المصرية في الأصل زراعية فإنها قضلت استثمار أموالها في هذا المجال ، خاصة زراعة القطن وتجارته . إلا أن نفراً منهم قد استثمر أمواله في إنشاء مصانع للسكر بالوجه القبلي في الفترة من ١٨٩٢-١٩٠٠ ، وتعاونت جماعتهم في إقامة مصنع لتكرير السكر في الحوامدية ١٨٨١ . ونجح بعض المصريين في إقامة مصانع للتبغ بالوجهين البحري والقبلي تضاهى التي أنشأها الأجانب ، مثل ذلك مصنع الدفراوي في منوف قبل عام ١٩١١ . كما أنشأ إسماعيل عاصم مصنعا للطراشيش في قها . وكان لهؤلاء الرجال المصريين وغيرهم دور كبير في نشر الوعي الصناعي مما شجع غيرهم من المواطنين على الاستثمار في هذا المجال . وأوضح تعداد السكان في عام ١٩٠٧ أن عمال صناعات الأطعمة بلغوا نحو ٤١ ألف عامل ، أي ١١٪ من العمالة الصناعية في ذلك الوقت^(٢) .

المرحلة الثانية : وسيطر فيها القطاع الخاص الأجنبي والمصري على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، وامتدت تلك المرحلة من آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧ ، وتجاوزا حتى عام ١٩٦٠ .

وقد أمكن التعرف على سبعة عشر عاملاً أثرت على تطور الصناعة المصرية عامة في تلك الفترة. وهذه العوامل هي: الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، لجنة التجارة والصناعة وتقديرها ، مصلحة التجارة والصناعة ، ثورة ١٩١٩ ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، النابهون المصريون وعلى رأسهم طلت حرب وإسماعيل صدقى ، بنك مصر ١٩٢٠ ، اتحاد الصناعات المصرية ١٩٢٠ ، الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، تعديل التعريفة الجمركية ١٩٣٠ ، وزارة التجارة والصناعة ، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، البنك الصناعي ، ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وتهيئة الجو للقطاع الخاص للاستثمار الصناعي ، تأميم شركة السكر ١٩٥٦ ، العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وتمصير المنشآت الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية واليهودية، وفيما يلى نعرض لهذه العوامل:

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨

تعد الحرب العالمية الأولى أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت على النمو الصناعي في مصر لأنها عملت كتعريفة جمركية حامية ، لانقطاع واردات المنتجات الأجنبية التي كانت تنافس بضراوة المنتجات الوطنية ، وذلك بسبب صعوبة النقل البحري وقتذاك. لذا انتعشت الصناعات التي كانت قائمة ، بالإضافة إلى نشأة صناعات جديدة لتوفير الأغذية والأغطية والملابس للقوات المحاربة ، فضلاً عن حاجات الشعب المصري، وشجع ذلك على ارتفاع أسعار السلع المصنوعة مما كان عليه الحال من قبل. وتعذر تصدير العاقلات الزراعية فانخفضت أسعارها، وفي الوقت ذاته زاد الطلب من قبل القوات البريطانية وحلفائها ، فانتعشت الصناعات الغذائية وغيرها للإحلال محل الواردات، وازدهرت الصناعات الحرافية التي كاد أن يقضى عليها، أما الصناعات الكبيرة فحققت أرباحاً هائلة بعد خسائر. وكان العمل متواوفراً لعدد كبير من الأفراد .

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عادت المصنوعات الأجنبية

تدفق على مصر فأضحت بالصناعات المصرية بما فيها الغذائية. وما كانت مصر تستطيع حماية صناعاتها جمركيا لأنها كانت مقيدة بسياسة الباب المفتوح العثمانية. كما أن المصانع المصرية نشأت على عجل للاستفادة من تلك الظروف الطارئة ، لذا لم تضع في حسبانها الأسس الاقتصادية والفنية التي تكفل لها الصمود في المنافسة والاستمرار بالعمل؛ فبعض المصانع التي أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى كانت أشبه بالمضاربة منها بالاستثمار ، فضلاً عن أن أصحابها لم يحفلوا بشيء سوى الحصول على ربح كبير عاجل . لذا توقف معظمها بعد انتهاء الحرب لعدة المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية^(٤).

وفي عام ١٩١٦ شكلت الحكومة (في عهد السلطان حسين كامل) لجنة للصناعة والتجارة لدراسة حالة الصناعة وأثر الحرب العالمية الأولى عليها . وقدمت اللجنة تقريرها الذي ضمنته دراسة الصناعات القائمة والمفترحة والإجراءات التي يجب اتخاذها للنهوض بالصناعة ، ومن توصياتها: إصلاح التعريفة الجمركية ورسوم الواردات والصادرات لحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها ، والتخلص من سياسة الباب المفتوح ، وضرورة إعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية إعفاء مكافئاً للرسوم الجمركية ، والاهتمام بشبكات النقل ووسائله ، ومنح امتيازات لنقل المنتجات والمصنوعات الخامات على السكة الحديدية التي تملكها الحكومة ، والاهتمام بتوفير الطاقة في أماكن مختلفة بالبلاد بأسعار معقولة تشجيعاً لإنشاء الصناعات ، والاهتمام بالتعليم الفني والصناعي والهندسي لإعداد الكوادر البشرية من عمال مهرة وخبراء ، مع ضرورة تسهيل الائتمان المالي الحكومي للصناعة ، وإنشاء بنك يقرض الصناعة بأسعار فائدة ميسرة، وعلى أن تفضل الحكومة المنتجات الوطنية على الأجنبية طالما الجودة والأسعار متساوية أو متقاربة ، وأن تهتم بالدعائية والترويج للمصنوعات الوطنية ، وإقامة المعارض لها ، وأن تنشئ إدارة حكومية ترعى شؤون الصناعة الوطنية .

وحين تولى السلطان فؤاد (ابن الخديو إسماعيل) حكم مصر بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، وصار ملكاً على مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أدرك أن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه مصر كان يلزمها استقلاً اقتصادياً لتدعمه. وكانت هناك فكرة بإنشاء جمعية أهلية ترعى شئون الصناعة المصرية في عام ١٩١٠ ، على أن تسند إدارتها للأمير فؤاد ، لكن الفكرة لم تتفزد. وهذه الفكرة هي التي تحولت إلى اتحاد الصناعات المصرية في عام ١٩٢٢ . وقبل ذلك بعامين تأسس بنك مصر في عام ١٩٢٠ ، وكان ذلك على أثر قيام الثورة الوطنية الشعبية في مصر في عام ١٩١٩ ، التي ألهبت حماس المصريين في سبيل حصول مصر على استقلالها السياسي وتدعيمه باستقلال اقتصادي. وتأسس بنك مصر من مساهمين مصريين وأموال مصرية فقط ، وقرر أن يستثمر أرباحه في مجال النشاط الصناعي ، وبالفعل أنشأ عدة شركات صناعية منها شركة مصر لمصايد الأسماك في عام ١٩٢٧ التي أقامت لها مصنعاً للأزار الصدفية في السويس برأسمال ٥٠ ألف جنيه ، وشيدت ثلاثة مصلحة للتجارة والصناعة لرعاية شئونها ، فكل تلك التطورات المتلاحقة كانت أسباباً قوية شجعت على النمو الصناعي في مصر .

وأراد الملك فؤاد أن يرسم خططاً للتوجه الصناعي في مصر على أساس أنها لا تتعارض مع التعاون الاقتصادي مع إنجلترا فرأى أن تكون الصناعات المصرية مبنية على تموين السوق الداخلي ، وعلى تشكيل المواد الخام المنتجة في مصر ، وعلى ألا تحتاج الصناعات المصرية إلى العمالة الجمركية إلا لفترة قصيرة في عهد طفولتها ، خاصة وأن الصناعات الزراعية ومنها الغذائية لا تحتاج لكثير من العمالة الجمركية. وحددت الصناعات الزراعية بأنها المنتوجات القطنية والجوت، ومنتجات الألبان، وصناعة حفظ الخضر والفواكه، وصناعة المواد الطبية من النباتات العطرية ، وتشكيل مجلس دائم للصناعات الزراعية .

وبالفعل أنشئت عدة شركات لمنتجات الألبان في القاهرة ودمياط في عام ١٩١٨ ، وشركة نوفل للحلوي في الجيزة في عام ١٩١٩ ، وتأسست شركة الأسماك والمحاصيل المصرية للقيام بالعمليات الصناعية المرتبطة بصيد الأسماك ، وعدة شركات لصناعة السجائر وتصنيع دخان المعسل ، من بينها الشركة الشرقية ١٩٢٠ ، ومصنع سيموندس للدخان والمعسل بفاقوس شرقية في عام ١٩٢٢ ، ومصنع كوزيكا للكحول بطرة ولإنتاج العلف المسكر لخيول الجيش الإنجليزي وبفاله ، وشركة المياه المعدنية والمشروبات الروحية سباتس . وشيدت مصانع لحفظ الخضر والفاكهه. وقد زودت الصناعات الغذائية الجيوش البريطانية والجمهور باحتياجاته من تلك المنتجات .

وعلى الرغم من نهضة الصناعات الزراعية ، إلا أنها لم تثبت أن ووجهت بثلاث عقبات تمثلت في: صعوبات زراعية ، ومشاكل فنية ، فضلاً عن العقبات المالية. فالحكومة اهتمت بزراعة القطن والقصب ، والفلاح اهتم بمحاصيل الأذرة والبرسيم مع إهمال المحاصيل البستانية والثروة الحيوانية. لذا زاد الاهتمام بالزيتون والبلح والزراعة التجارية البستانية وبالنباتات العطرية والثروة الحيوانية حتى توفر الخامات المناسبة لزوم الصناعات الغذائية وبأسعار معقولة. أما العقبات الفنية فكانت كثرة أمراض النباتات والحيوانات والآفات الحشرية. وكان لابد من مقاومة هذه الأمراض والآفات مع زراعة الأنواع التي تناسب التصنيع ، وعدم الإكثار من الأصناف والتركيز بدلاً من ذلك على نوعين أو ثلاثة ، مع دراسة أنواع الخضر وأصنافها المناسبة لحفظ وذلك في مدة قصيرة. ولما كانت هذه الصناعات لا تتوافق لها العمالة الفنية ، فقد بادرت الحكومة بتحويل معامل الصناعات الغذائية التابعة لقسم البساتين في وزارة الزراعة إلى مدارس للتدريب المهني تحت إشراف الوزارة. أما الصعوبات المالية فتمثلت في عدم كفاية الأموال عند الحكومة لإنشاء محطات توليد الكهرباء في البلدان الإقليمية والأرياف لتشجيع إقامة الصناعات الزراعية هناك.

وقد بادر بنك مصر بمنع قروضاً ميسرة لطحن الفلال ، ولتصنيع البلج ، والزيوت النباتية، وضرب الأرز ، وصناعة الأسماك .

الكساد العالمي - المشروع الوطني - التعريفة الجمركية

طرأت ثلاثة تطورات أساسية في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي ، كانت لها آثار كبيرة على النمو الصناعي في مصر وهي : الكساد العالمي 1929-1933 World Depression ، وتعديل التعريفة الجمركية ، وفكرة المشروع الوطني. فهذه الثلاثية كان لها دور في تشجيع النشاط الصناعي في مصر وفي دخول الوطنين إلى ميدانه^(٥).

فالكساد العالمي وقع لحدوث انهيار مالي في بورصة نيويورك ، وانخفضت أسعار كثرة من السلع مما كانت عليه قبل عام ، وعجزت الدول عن تسديد ديونها ، وتراجعت الصادرات والواردات على مستوى العالم ودوله أيضاً. ولما كانت مصر تعتمد على تصدير محصول القطن ، فقد عجزت عن تسويقه عالمياً، وانخفضت أسعاره فاضطررت إلى خفض مساحته ، وتخزين كميات كبيرة من إنتاجه ، مع تحمل خسائر فادحة. ووضحت لها عيوب سياسات التخصص الإنتاجي ، والاعتماد على التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً. وفي الوقت نفسه عجزت عن تصدير فائض بعض المنتجات ومنها الغذائية عن حاجة السوق المصري ، ولم تتمكن من استيراد مصنوعات تكفي سوقها الداخلي ، ولذا نشطت الصناعات الوطنية لسد حاجة السوق الداخلي. وعلى كل فقد اجتازت الصناعات المصرية وقتاً عصياً عليها أثناء الكساد والانخفاض المالي العالمي لعجزها عن تصدير فوائضها ، ولصعوبة تدبير مستلزماتها. وأظهر الكساد العالمي أن مصر عليها أن ترسم لنفسها سياسة اقتصادية ترتكز على ثلاثة أعمدة هي: الكفاية الذاتية ، وتوسيع الإنتاج ، والتصنيع .

أما المشروع الوطني فتباور في ظهور استعداد لدى البرجوازية المصرية الزراعية والتجارية على الاستثمار في مجال النشاط الصناعي ، خاصة بعد

موجة الحماس الوطني وحصول البلاد على استقلالها ، ونشأة بنك مصر ، واتحاد الصناعات ، ويزور جماعة النابهين المصريين ، ووصول بعضهم إلى كراسى الحكم ، والرغبة فى انتزاع المبادرة . ولما كانت مصر مرتبطة بسياسة الباب المفتوح الأمر الذى عرقل تقدمها الصناعى ، ومن ثم ضفت هيئات وجماعات مختلفة منها: اتحاد الصناعات ، بنك مصر ، النابهون المصريون ، وحتى بعض الأجانب على الحكومة للتخلص من تلك السياسة، وذلك بتعديل التعريفة الجمركية لتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها . ودار جدل كبير ذا ثلاثة محاور حول ذلك التعديل الجمركي: فهل تكون التعريفة الجمركية مصدرا لإيرادات خزانة الدولة ؟ أم وسيلة لحماية الإنتاج الوطنى ؟ أم ترعى شؤون المستهلك ؟ فالتعريفة الجمركية التى ظلت سارية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حددت رسم الاستيراد بنسبة ٨٪ ، ودع عنك أنها نسبة غير حامية، فإنها لم تفرق بين أنواع السلع سواء أكانت خاما ، أو نصف مصنوعة ، أو تامة الصنع ، أو وقودا ، أو هل هي لزوم الاستهلاك أو الإنتاج ، وهل هي ضرورية ، أو ميسرة Convenient ، أو كمالية ؟ ويستثنى من ذلك السكر والكحول والتبغ بزيادة الرسم ٢٪ عن المقرر . أما الرسم على الصادرات فكان هو الآخر ٨٪ ، ثم انخفض بالتدريج إلى ١٪ ، ثم ألغى بكماله ما عدا على القطن وبذرته . وهذه هي أعمدة سياسة حرية التجارة والتخصص الإنتاجى التى عرقلت تصنيع مصر فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، وحدت من استثمارات البرجوازية الوطنية فى مجال النشاط الصناعى .

وتعد التعريفة الجمركية الجديدة المعدلة على يد إسماعيل صدقى اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٣٠ هي العمود الفقري للتطور الصناعي فى مصر منذ بدء تطبيقها لأنها أصبحت تعريفة حامية^(٣) . فقد زيدت الرسوم الجمركية على واردات المصنوعات الأجنبية التى تنتج مصر نظيرًا لها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الآلات والمعدات ، والخامات الالزامية للصناعة الوطنية والإنتاج الداخلى ، وإلغاء الضرائب على صادرات المصنوعات المصرية ما عدا

التي على القطن وبذرته (نصف مصنوع). وفي الوقت نفسه فرضت رسوم تصدير مانعة على السلع المصدرة التي تحتاجها الصناعات المصرية، والتدرج في فرض الضريبة على حسب حالة السلعة ، فإذا كانت خامات فرضت عليها رسوماً مخفضة ، وإذا كانت نصف مصنوعة تحمل رسوماً متوسطة ، أما لو كانت تامة الصنع فإنها تخضع لرسوم عالية أخذها في الحساب بنوعها إن كانت كمالية أو ميسرة أو ضرورية ، وذلك بقصد حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة غير العادلة مع الواردات النظيرة ، وجرى تقييم تلك التعريفة الجمركية بالتشديد عدة مرات. وعلى الرغم من أن إنجلترا كانت قد وافقت على الصورة الأولى ، لكنها عارضت التقييمات التي أدخلت عليها لتستحوز على السوق المصري لمصنوعاتها .

وبعد تعديل التعريفة الجمركية تناقصت واردات مصر من المصنوعات الغذائية ، ونشطت الصناعات الوطنية لتغطية حاجة أكبر جزء من السوق الداخلي، لكن تجدر الإشارة إلى أن تعديل التعريفة الجمركية تعاظر مع الانخفاض والكساد العالمي لهذا يصعب فصل أثر الواحد منها عن الآخر على تطور الصناعة المصرية .

وقد انتعشت الصناعات الغذائية في مصر بعد تعديل التعريفة الجمركية ، واستطاعت البلاد أن تغطي حاجتها بالكامل من السكر والكحول والسجائر والملح ، بل وتصدير الفائض من هذه المصنوعات للخارج ^(٧) ، كما شجع ذلك على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لعمل في كل الصناعات المصرية ^(٨).

الحرب العالمية الثانية والصناعة المصرية

لم تكن الصناعة المصرية تطمئن أكثر من تعريفة جمركية حامية لها من منافسة النظائر الأجنبية المستوردة ، فلما وقعت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ توقفت هذه المنافسة بالكامل نظراً لانقطاع وصول واردات المصنوعات من الخارج ، وذلك لتعذر النقل البحري ، ولنشاط الغواصات في

البحر المتوسط بسبب العمليات العسكرية ، ولارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والتخزين خلال فترة الحرب. أضاف إلى ذلك تمركز قوات الحلفاء في مصر (٢ مليون مقاتل) التي زاد طلبها على السلع المصنوعة وغيرها فاتسعت السوق أمام المصنوعات المصرية، وقدر أن الجندي كان ينفق جنيهها إسترلينيا في اليوم^(١). وشكلت المصروفات التي كانت تتفقها هذه القوات في مصر خلال الحرب العالمية الثانية نحو ربع الدخل القومي للبلاد بمعدل ٢ مليون جنيه/ يوم. وبلغت ٣١٩ مليون جنيه بين ١٩٤٥-١٩٣٩^(٢).

وفي عام ١٩٤١ أنشأت إنجلترا مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Center MESC ، واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على العمليات العسكرية لقواتها في إحدى وعشرين دولة بشمال إفريقيا ، وجنوب غرب آسيا ، وجنوب شرق أوروبا ، ولتعبئته موارد هذه البلاد لخدمة أغراض الحرب ، وتقليل اعتمادها على الخارج. وقدم ذلك المركز المساعدات الفنية للصناعات المصرية ، ووفر لها الآلات وقطع الغيار والخامات الضرورية ، بل وتدخل في تنظيم الأجور لعمال المصانع، وفضلاً عن ذلك أنشأ بعض المصانع لتمويل قواته بما تحتاج إليه من مصنوعات ، وأبدى استعداده لشراء أية مصنوعات مصرية ، وشجع بمخالف الوسائل ما يهمه أمره من الصناعات المصرية الجديدة ، وعلى سبيل المثال تعاقدت إنجلترا مع مصانع تجفيف الخضر والفاكهة لشراء كل إنتاجها بالكامل من البصل المجفف طيلة فترة الحرب لتمويل قوات الحلفاء، كما ساعد مصر على تصدير بعض مصنوعاتها من البيرة والسبايدر والكحول وغيرها إلى البلدان المجاورة التي كانت تقصصها هذه السلع. وتعاون ذلك المركز مع اتحاد الصناعة المصرية لتشجيعها ، ووصل الأمر أن الحكومة المصرية لم تكن تعطى تراخيص التصدير والاستيراد إلا بعد موافقة مركز تموين الشرق الأوسط ، وانتهى ذلك في يناير ١٩٤٥.

ونتيجة لما تقدم تهيأت فرصة طيبة لازدهار الصناعات المصرية ، أي تصنيع لإحلال الواردات ، وعاون على ذلك كثرة النقود المتداولة ، وارتفاع

مستوى المعيشة نسبياً في البلاد فتوسعت المصانع القائمة بمصر ، وأنشئت أخرى جديدة بل وصناعات مستحدثة فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، وتتنوعت المصنوعات المصرية لإنتاج طائفة جديدة منها ، خاصة من الصناعات الغذائية التي لم تكن تنتج من قبل. وقد ارتفعت أسعار السلع المصنوعة بحدة أحياناً إلى أربعة أو خمسة أمثال ما كانت عليه لانقطاع الواردات ، ولاتساع السوق ، ولزيادة الطلب ، وانتهاز فرصة انقطاع الواردات، أضف إلى ذلك أيضاً ارتفاع أسعار الخامات والوقود والطاقة وتكلفة العمالة والنقل وغير ذلك من مستلزمات الصناعة ، الأمر الذي دفع إلى زيادة أسعار السلع المصنوعة . وحققت المصانع المصرية أرباحاً هائلة ، وتمتت بسيولة نقدية كبيرة ، فأعادت استثمار بعضها في توسيعاتها فنمت الرأسمالية الوطنية الصناعية بدرجة كبيرة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ويؤكد ذلك زيادة احتياطيات الأرباح المحجوزة على ذمة التوسع ، وزاد الإنتاج الصناعي كثيراً عما كان عليه قبل الحرب .

وقد أدى نجاح الرواد الأوائل الذين استثمروا أموالهم في الصناعة عند بداية الحرب ، وحصولهم على أرباح ضخمة إلى تشجيع غيرهم على الاقتداء بهم في الاستثمار الصناعي ، فكانت النتيجة ازدهار الصناعة في البلاد، وجذبت الصناعة المصرية رؤوس أموال كثيرة كانت معطلة للاستثمار فيها ، قدرت في عام ١٩٤٥ بحوالي مائتي مليون جنيه. وبلغ الدخل الأهلي منها في تلك السنة نحو سبعين مليون جنيه ، في حين كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٣٧٠ مليون جنيه ، والدخل الأهلي منها ١٧٨ مليون جنيه. أي أن الدخل الأهلي من الصناعة كان حوالي ٤٠ % من نظيره للزراعة^(١).

وأدّت الحرب العالمية الثانية إلى تكوين جماعة من رجال الأعمال المصريين الذين حنكتهم تجارب الحرب فاكتسبوا من خلالها خبرة ثمينة في مجال النشاط الصناعي ، فالواحد منهم تعلم بالخبرة والاحتياك عن التقنية الصناعية (آلات ، وطرق ، وخبرة ، وتنسيق)، وعن الخامات والمواد الأولية وخصائصها ، والأسوق

واحتياجاتـها من السلع المصنوعـة ، وتوفرـت لهم الأموـال الكثـيرة . والمـعلوم أنـ الأجانـب والـمـتمـصـرين هـم الـذـين أقامـوا الصـنـاعـاتـ الكـبـيرـةـ فـى مـصـرـ اـبـتدـاءـ مـنـ عـهـدـ الخـديـوـ إـسـمـاعـيلـ حـتـىـ فـتـرـةـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـأـوـلـىـ لـدـرـجـةـ أـنـ الـبعـضـ رـدـ مـقـولـةـ «ـأـنـ الزـرـاعـةـ هـىـ النـصـيبـ الـذـىـ يـخـتـصـ بـهـ أـبـنـاءـ الـبـلـادـ ،ـ أـمـاـ الصـنـاعـةـ فـىـ مـصـرـ فـهـىـ نـشـاطـ الـأـجـانـبـ وـالـنـزـلـاءـ»ـ .ـ وـأـثـبـتـ تـجـرـيـةـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ عـدـمـ صـدـقـ هـذـهـ الـمـقـولـةـ ،ـ وـأـنـ أـبـنـاءـ الـبـلـادـ قـادـرـونـ عـلـىـ الـاسـتـثـمـارـ الـصـنـاعـيـ بـنـجـاحـ .ـ وـقـدـ اـنـتـبـهـ رـجـالـ الـأـعـمـالـ الـمـصـرـيـونـ الـذـينـ أـوـجـدـتـهـمـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ إـلـىـ خـطـأـ أـسـلـافـهـمـ فـىـ الـحـربـ الـعـظـمـيـ الـأـوـلـىـ ،ـ فـأـقـامـواـ مـصـانـعـهـمـ لـيـسـ اـنـتـهـازـ لـفـرـصـةـ سـرـعـانـ مـاـ تـفـلـقـ لـزـوـالـ السـبـبـ ،ـ وـإـنـماـ شـيـدـوهـاـ عـلـىـ أـسـسـ فـنـيـةـ وـاقـتصـاديـةـ سـلـيـمةـ لـيـكـتـبـ لـهـاـ الـبـقـاءـ وـالـاسـتـمـرـارـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ الـحـربـ .ـ وـاـخـتـلـفـ مـلـكـيـةـ الـمـصـانـعـ الـتـىـ أـقـيمـتـ خـلـالـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ عـنـ الـتـىـ سـبـقـتـهـاـ فـهـىـ لـمـ تـكـنـ مـلـكـاـ لـلـدـوـلـةـ عـكـسـ مـاـ كـانـ فـىـ عـهـدـ مـحـمـدـ عـلـىـ ،ـ وـلـاـ لـأـفـرـادـ كـمـاـ كـانـتـ فـىـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـأـوـلـىـ وـإـنـماـ لـشـرـكـاتـ مـسـاـهـمـةـ قـوـيـةـ .ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ كـلـ مـاـ تـقـدـمـ فـإـنـ الـصـنـاعـةـ الـمـصـرـيـةـ وـاجـهـتـ بـعـضـ الـصـعـوبـيـاتـ خـلـالـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ ،ـ فـقـدـ عـانـتـ فـىـ بـدـاـيـةـ الـحـربـ مـنـ قـلـةـ الـعـمـالـةـ الـمـاهـرـةـ ،ـ ذـلـكـ لـأـنـ إـنـجـلـيـترـاـ أـجـبـرـتـ مـصـرـ عـلـىـ إـصـدـارـ أـوـامـرـ عـسـكـرـيـةـ بـإـخـرـاجـ رـعـاـيـاـ الـدـوـلـ الـمـتـحـارـيـةـ مـعـ الـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدةـ (ـالـأـلـمـانـ ،ـ الـطـلـيـانـ ،ـ وـالـبـلـغـارـ)ـ مـنـ سـوقـ الـعـمـلـ الـمـصـرـيـ ،ـ وـلـمـ خـافـتـ مـصـرـ وـإـنـجـلـيـترـاـ مـنـ تـعـطـلـ الـعـمـلـ فـىـ الـمـصـانـعـ أـبـقـتـ الـحـكـومـةـ عـلـىـ هـؤـلـاءـ الـطـلـيـانـ وـالـأـلـمـانـ وـالـبـلـغـارـ وـرـعـاـيـاـ الـدـوـلـ الـمـعـادـيـةـ لـلـعـمـلـ فـىـ الـمـصـانـعـ الـمـصـرـيـةـ مـعـ فـرـضـ رـقـابـةـ صـارـمـةـ عـلـيـهـمـ .ـ وـانـخـرـطـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـعـمـالـ الـمـصـرـيـنـ لـلـعـمـلـ فـىـ مـعـسـكـرـاتـ قـوـاتـ الـحـلفـاءـ وـفـىـ وـرـشـهـمـ جـرـيـاـ وـرـاءـ الـأـجـورـ الـأـعـلـىـ ،ـ وـبـلـغـ عـدـدـ هـؤـلـاءـ نـحوـ مـائـىـ أـلـفـ عـاـمـلـ كـانـ ثـمـانـىـ أـلـفـ مـنـهـمـ مـنـ الـعـمـالـ الـمـهـرـةـ .ـ كـمـاـ أـنـ توـسيـعـ وـرـشـ الـصـيـانـةـ وـالـإـصـلـاـحـ الـخـاصـةـ بـالـجـيـشـ الـمـصـرـيـ جـذـبـتـ بـالـأـجـورـ الـأـفـضـلـ عـدـدـ كـبـيرـاـ مـنـ خـيـرـةـ الـعـمـالـ فـىـ الـبـلـادـ .ـ وـقـدـ اـرـتـفـعـتـ أـجـورـ الـعـمـالـ كـثـيرـاـ خـلـالـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ مـاـ سـاـهـمـ فـىـ رـفعـ تـكـلـفـةـ الـإـنـتـاجـ وـالـأـسـعـارـ .ـ وـتـدـهـورـتـ نـوـعـيـةـ بـعـضـ

السلع الصناعية بسبب الفش التجارى بإضافة المواد الغريبة لتعذر الحصول على الخامات وارتفاع أسعارها خاصة المستوردة منها ، ولعدم تطبيق المواصفات ، مثل ذلك ما كان يحدث فى المشروبات الكحولية ومنها البيرة التى كانت تباع فى يوم إنتاجها ، علما بأن القواعد تقضى بتعتير هذه المنتجات فترة ثلاثة أشهر على الأقل. وكثيرا ما ثارت المشاكل بين مصانع هذه المنتجات ومصلحة الكيمياء لعدم مطابقتها للمواصفات . وشاء الفش التجارى فكان الدقيق يخلط بالنشا ، والقمح الذى يسلم للمطاحن كانت نسبة ٢٥٪ منه من الأوساخ والمواد الغريبة ، مع استخدام دقيق غير مطابق للمواصفات فى صناعة الأعجنة الغذائية. وكانت مصانع المكرونة تبيع حصصها من الدقيق الفاخر الذى تتسلمه من الحكومة فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة لتحقيق أرباحا كبيرة، وتستعيض عنه بدقيق أقل مناسبة .

وزادت الصعوبات التى قامت فى وجه تجديد المعدات الصناعية وصيانتها لصعوبة الاستيراد وبطيئه ، فتهاكك آلات المصانع ، خاصة لأنها كانت تعمل ليل نهار لمواجهة الطلب على منتجاتها ، وبالتالي انخفضت إنتاجيتها مقارنة بالوقت المنفق. وكانت هناك صعوبات فى الحصول على المواد الأولية المستوردة والمحلية لزوم الصناعة لبطء الاستيراد ، ولتأخر الشحن ، ولنفاد المخزون فى البلاد أو اختفائه بسبب استيلاء الحكومة عليه. وعانت المصانع التى كانت تعتمد على خامات مستوردة نتيجة تحديد حصص غير كافية من تلك الخامات . وارتفعت أسعار الخامات إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب. وهكذا انخفض الإنتاج كثيرا بمعظم فروع الصناعة عند بداية الحرب لنقص الخامات ولنفاد المخزون منها لكنه تزايد بعد ذلك. وقد حلت المصانع مشكلة نقص الفحم بالتحول إلى البترول ، والاعتماد على كسب بذرة القطن كوقود لمناسبيته فضلا عن رخص ثمنه ، فسعر طنه كان لا يتجاوز ٢٥٠ قرشا فى حين أن سعر طن الفحم ارتفع سنة ١٩٤٢ إلى ٦٢٠ قرشا^(١٢) . وقد عانت الصناعة كثيرا من صعوبة النقل لأن الحكومة خصصت السكك الحديدية التى تملكتها للمجهود

الحربي ، وحضرت نقل بعض السلع عليها مثال ذلك بذرة القطن ، كما استولت على بعض سيارات النقل لتعمل لحساب المجهود الحربي أيضا ، فزاد اعتماد الصناعة على النقل النهري الذي يتسم ببطئه. وكانت الخامات والمنتجات تترك لمدد طويلة في محطات الشحن لحين نقلها مما يعرضها للتدحرج ، وتكدست البذرة في المحالج ، وتعرقلت عمليات توصيلها للمعاصر ، وارتفعت تكلفة النقل بمعدلات كبيرة .

ولما أحسست الحكومة بالتلاعيب ، مثال ذلك كانت مصانع العطوي تبيع نصيبها من السكر بأسعار مرتفعة ، فضلاً عن ظهور السوق السوداء التي أوجدتها الحرب العالمية الثانية لبيع المواد الأولية وشرائها ، وبالذات الحصص التموينية ، فإن الحكومة أنشأت وزارة التموين ، وفرضت البطاقة التموينية ، وشكلت هيئة لمراقبة توزيع السلع الغذائية وأسعارها ، وأصدرت أوامر بالاستيلاء على بعض المحاصيل (القمح ، وحصة من الأرز ، والشعير). وحددت الأسعار جبراً ، وحصصاً للاستهلاك ، وإن لم يكن هناك تقييد لاستهلاك جيوش الحلفاء من المواد الغذائية. وحضرت نقل السلع إلا بتصریح مثلاً بذرة القطن ، كما أوقفت تصدير بعض السلع مثل رجيع الكون والدينيبة دون الاستفادة منها في الداخل ، فضاعت بذلك ملابس الجنديات على مضارب الأرز. وقيدت السوق الداخلي بكثير من القيود الاستثنائية، وكل ذلك لکبح جماح التضخم .

أثر الحرب العالمية الثانية على تطور الصناعات الغذائية

تعذر على مصر تصدير القطن خلال الحرب العالمية الثانية ، وانخفض سعره تبعاً لذلك ، وفي الوقت نفسه توقف استيراد العاقلات الزراعية ، كما زاد الطلب على الحبوب. ومن ثم تدخلت الحكومة في تعديل التركيب المحصولي، فأنقصت مساحة القطن ، وزادت مساحة الحبوب ، ورفعت أسعارها لتشجيع زراعتها ، وشجعت على توسيع مساحة الخضر والفاكهه لتلبية

حاجة السوق الداخلى ومتطلبات قوات الحلفاء، كما استولت الحكومة على بعض الحاصلات وحددت أسعارها، وحضرت نقل الحبوب من مديرية لأخرى إلا بتصريح لتقال كل منطقة نصيبيها العادل منها. وكان للسياسة الزراعية أثر بالغ على الصناعات الغذائية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وعلى سبيل المثال لما اتسعت مساحة الأرز انتظمت صناعة ضربه وتبييضه، وشجعت الحكومة على خلط دقيقه بدقيق القمح ففتحت سوقاً جديدة له.

ولم يكن تأثير الحرب العالمية الثانية متشابهاً على كل هيأكل الصناعات الغذائية، بل كانت هناك تفاوتات كبيرة في هذا الخصوص، وحتى بالنسبة للهيكل الواحد لم يكن التأثير واحداً في كل جوانبه، فقد تضرر صيد الأسماك لتضييق نطاق مياه الصيد الساحلية بسبب العمليات العسكرية، وبالتالي لم تعمل مصانع تعليب السردين إلا بنصف طاقتها الإنتاجية. وتوقف صيد الإسفنج بالكامل من أمام ساحل مصر من مياه البحر المتوسط في الفترة من ١٩٤٧-١٩٣٩ فاستراحت منابته بسبب العمليات العسكرية. وبالمثل تضررت صناعة استخراج الملح من ملاحم الساحل المصري على البحر المتوسط للسبب السابق. وعلى العكس من ذلك أدت ظروف الحرب إلى زيادة إنتاج بعض الصناعات الأخرى وإن تدهورت نوعياتها ولرداة الخامات المستخدمة فيها، كالزيوت النباتية والمكرونة والسبجاير والبيرة، كما نشأت صناعات غذائية لم تكن موجودة مثل ذلك الجبن العجاف، تجفيف الخضر وغيرها.

ضرب الأرز - طحن القلال - صناعة الخبز

أدى تأخر الحكومة بسبب ظروف الحرب في سحب حصتها من الأرز المبيض المستولى عليه من المضارب إلى ارتكاب صناعة ضرب الأرز وتبييضه. وكانت تعليمات الحكومة قد نصت على أن يكون تسليم حصتها من الأرز إلى مخازن شركة الاستيداع بالإسكندرية أو بور سعيد. أما بالنسبة للمنصورة وضواحيها فكان التسليم إلى شون كل من بنك مصر وبنك التسليف الزراعي.

وحضورت الحكومة تصدير رجيع الكون والدينية دون أن تستفيد من هاتين المادتين في الداخل فضاعت ملابس الجنديات^(١٢).

وفي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، بدأت الحكومة في الاهتمام بتخزين الفلال ، فأنشأ بنك التسليف الزراعي ثلاثة مجموعات من الصوامع في الجيزة وكفر الزيات والمنصورة في عام ١٩٤٠. وفي عام ١٩٤٢ أنشأ تسعه عشر مجموعة أخرى من الصوامع. وفي عام ١٩٤٣ أنشأت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من صوامع الفلال في الوجه البحري. وقد عانت صناعة الطحن من عدة مشاكل منها: تدخل الحكومة لتمويل القمح للفلاحين ، وتحديد الأسعار بطرق غير مباشرة ، وخلو البلاد من سوق بيع فيها القمح بالأجل ، وعدم توافر صوامع حديثة لحفظ الحبوب ، وزيادة القدرة الطاحنة عن حاجة السوق ، والمنافسة الضاربة بين المطاحن^(١٤).

وفيما يتعلق بصناعة الخبز ، أصدرت الحكومة تشريعات وأوامر عسكرية تحدد نسبة خلط رغيف الخبز الذي يباع للسكان ، ومواصفاته ، وأسعاره. وتم تعديل هذه النسب مراراً من أجل تخفيف الضغط على القمح لعدم كفاية الإنتاج المحلي بسبب اتساع السوق لوجود قوات الحلفاء ، ولصعوبة الاستيراد^(١٥).

صناعة الزيوت النباتية وقت الحرب العالمية الثانية

ترتب على تخفيض الحكومة مساحة القطن حدوث نقص في إنتاج بذرته ، ومن ثم واجهت البلاد عجزاً في البذرة المقررة للمعاصر لا يقل عن مليون أردب، وزاد من حدة الأزمة عدة عوامل أخرى منها ميل التجار لتخزين البذرة والزيت ، وحجزهما عن التسويق أملأاً في ارتفاع الأسعار^(١٦). كما قامت بعض المعاصر باستيراد كميات من بذرة القطن من السودان لتشابهها مع نظيرتها المصرية، وكان لا يجوز استعمال العبوات التي تستورد فيها البذرة لأى غرض آخر خلاف نقل هذه البذرة من المواقعين إلى المبادر فالمعاصر، ووجوب إعادة تصديرها للخارج في بحر مدة لا تزيد عن أسبوعين بعد تفريغها وإلا أعدمت . وكل هذه

حركة إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب كانت قد بدأت ، وفرصة الأرباح فيها كانت أكبر عما في مصر ، وكان هذا سبباً رئيسياً في تراجع رأس المال الأجنبي في مصر أكثر من قانون الشركات المساهمة المشار إليه ومن مادته السادسة^(٣٠).

وعلى أثر قيام حرب فلسطين في 15 مايو ١٩٤٨ ، ساهمت الصناعات الغذائية في تموين الجيش المصري بالمنتجات الغذائية التي طلبها ، وفي المواعيد المحددة، فانتعشت هذه الهياكل لفترة قصيرة، واتضحت أهميتها للحكومة وقت الحرب^(٣١). وقد بادرت الحكومة في عام ١٩٤٨ بتشكيل لجنة لدراسة أحوال الصناعة في مصر ، وقدمنت اللجنة توصياتها بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن تلك اللجنة كانت أقل سمعة من نظيرتها التي تكونت في عام ١٩١٦، إلا أنها قدمت عملاً علمياً متقدماً بجدارة^(٣٢). وعلى أثر قيام الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥١ ، ارتفعت أسعار القطن كثيراً فحدث رواج في مصر وزادت القوة الشرائية للشعب ، فانتعشت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ التي كانت قائمة وقتها^(٣٣).

فترة المخاض الأولى ١٩٥٢-١٩٦٠

تعد هذه الفترة أيضاً - وهي فترة الثورة حتى قبيل حركة التأميم - مرحلة انتقالية بين سيادة القطاع الخاص في السنوات السابقة عليها ، وسيطرة القطاع العام في السنوات اللاحقة لها. وفي بداية تلك الفترة أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. وفي الوقت نفسه وردت عدة شكاوى كيدية إلى الحكومة من العاملين في مصانع شركة الملح والصودا وغيرها عن سوء الإدارة وهضم حقوق العمال. ونتيجة لتوجس رأس المال المصري والأجنبي العامل في البلاد ، كان على الحكومة أن تعمل علىطمأنة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في البلاد حتى لا يسحبوها إلى الخارج^(٣٤).

وبمقتضى القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ أنشأت حكومة الثورة المجلس الدائم

لتنمية الإنتاج القومي ، وفيما يتعلق بالصناعة كان هدف ذلك المجلس العمل على تحسين كفاءة الصناعات القائمة ، ودراسة المشروعات الصناعية الجديدة ، وخاصة الأساسية مثل الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية ووسائل النقل تمهيداً لتنفيذها من جانب القطاع الخاص أو الحكومة أو بالمشاركة معهما وأطراف أجنبية ، مع تشجيع إقامة مصانع جديدة تستغل الخامات الداخلية تقليلاً للمصنوعات المستوردة (تصنيع لإحلال الواردات) ، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتوفير الغذاء للشعب ، والخامات للصناعة ، وكسباً للعملة الصعبة بالتصدير^(٣٥) . وقد ظلت الصناعة في تلك الفترة المبكرة ملكية خاصة ، إذ كانت الحكومة لا تملك إلا معمل التكرير بالسويس ، والمطبعة الأميرية بالقاهرة ، فضلاً عن بعض ورش الصيانة والإصلاح ، وعدة وحدات تدريبية للصناعات الغذائية بوزارة الزراعة . ولما كانت الحكومة قد قررت القيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي ، لهذا فقد أسهمت مع أطراف أخرى بما فيها شركة ديماج الألمانية في إنشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وشركة كيما بأسوان ، وفي مصانع وسائل النقل^(٣٦) ، وفي شركة إدفينا لتصنيع الأغذية المحفوظة بالإسكندرية^(٣٧) .

وهيئات الحكومة المناخ لرأس المال المصري والأجنبي للاستثمار في مجال النشاط الصناعي ، فعدلت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التي أثارت الكثير من الجدل ، وأصدرت عدة تشريعات أخرى لهذا الغرض ، منها: القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاجتماعية مانحة إياه امتيازات مثل السماح بإعادة تحويله للخارج بعد خمس سنوات من تاريخ وروده بما لا يجاوز خمس القيمة المسجل بها سنوياً . وقللت القيود على تحويلات النقد الأجنبي . وقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٤ الذي ألغى الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم من الضرائب لمدد مختلفة . وقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأن تكون قيمة السهم في الشركات المساهمة ، والتوصية بالأسهم ، وذات المسؤولية المحدودة ، جنيهين بدلاً من

أربعة جنيهات لتمكين أكبر عدد ممكн من الجمهور من المساهمة فى شركات الصناعة. وقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بحظر إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه في أي مكان بمصر إذا كانت قيمته تزيد عن خمسمائة جنيه إلا بتصریح بقصد توجيه الاستثمارات إلى مجال النشاط الصناعي .

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذي يعفى بصفة مؤقتة المواد المستوردة لزوم الصناعة من الرسوم الجمركية بأنواعها ، ومن رسوم الاستهلاك ، ومن رسوم الرصيف والبلدية. غير أنها زادت الرسوم الجمركية إلى درجة مانعة على المصنوعات المستوردة ، خاصة التي تتجزأ لها نظائر في مصر. وأعفى القانون رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٥٥ معدات الصناعة ، والخامات لزومها من الرسم الإضافي. وحرم القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤ استيراد المعدات القديمة لاستخدامها في مجال الصناعة إلا بعد الحصول على ترخيص. وقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بمنع تصدير مخلفات المطاحن والمضارب والزيوت النباتية والنشا والسكر وكسب بذرة القطن والكتان وغيرها بقصد توفيرها لصناعات داخلية سوف تنشأ عليها^(٢٨). هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات ومن بينها ، إنشاء صناديق لدعم الصناعات المختلفة بدفع نسبة من قيمة مشترياتها من الخامات وقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مناطق حرة في أي ميناء مصرى أو في المناطق المجاورة له. كما شجعت الحكومة على قيام الجمعيات التعاونية الصناعية .

وبمقتضى القرار رقم ٢ بتاريخ أول يوليو ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة ، التي بادرت بوضع البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٦٢-١٩٥٧ ، كما استقدمت بيت الخبرة الأمريكي آرثر لتل Little لدراسة الصناعات القائمة للنهوض بها، واستكشاف صناعات ومصانع جديدة للإنماء مع تطوير البنية الأساسية. ورأىت وزارة الصناعة أن تحقيق النهضة الصناعية في البلاد تتم بطريقتين هما: التوسيع الأفقي والتتوسيع الرأسى. ويعنى الأول إنشاء مصانع وصناعات جديدة بالكامل ، وكذلك إقامة وحدات جديدة في مصانع قائمة .

وأيضاً إعادة تشغيل المصانع التي تعطلت بعمليات إحلال وتجديد في وحدات الإنتاج ، وإعادة تأهيلها بالكامل لانتهاء العمر الافتراضي لبعضها من أجل رفع كفاءتها الإنتاجية ، وإزالة نقاط الاختناق التي كانت تعاني منها مع تعدد دورات العمل فيها .

وقد وضعت وزارة الصناعة عدة معايير للمفاضلة بين المشروعات الصناعية لاختيار ما سوف يتم تنفيذه منها وتحديد الأولويات . وتلخصت هذه المعايير في عشرة عناصر هي: مدى مساهمة المشروع في الدخل القومي ، والاستثمار المطلوب للمشروع ، وحصة النقد الأجنبي المطلوب له ، ومدى ما يضيفه المشروع للطاقة الإنتاجية للبلاد ، ومدى استخدامه للمدخلات المتوفرة محلياً ، ومقدار ربحية المشروع ، وما يضيفه إلى إمكانات الإنتاج والاستهلاك لإحلال الواردات ، والكافية الذاتية والتصدير ، ومدى ما يحققه المشروع من عملة صعبة بالتصدير ، والاعتبارات الإستراتيجية ، والمدى الزمني اللازم لتنفيذه .

وقسمت وزارة الصناعة الصناعات الغذائية إلى أربعة مجموعات هي:

- ١ - صناعات غذائية أساسية .
- ٢ - صناعات لازمة لإنتاج مواد يجري استيراد كميات كبيرة منها .
- ٣ - صناعات يمكن إقامتها لتصدير منتجاتها .
- ٤ - صناعات تعتمد على استقلال المنتجات الثانوية والمتخلفات لصناعات أخرى (٣٩) .

ولم توضح الوزارة الأسس التي قام عليها هذا التقسيم ، لكن يبدو أنه قام على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- ١ - الاهتمام بالصناعات الغذائية التي تدخل منتجاتها في عمليات صناعية أخرى مثل صناعات السكر ، والزيوت النباتية ، وطحن القلال ، وضرب الأرز .
- ٢ - الصناعات التي تحل منتجاتها محل الواردات مثل تعليب الأسماك ، ومنتجات الألبان ، والفاكهة المجففة ، وغيرها .

٣ - وأخيراً الصناعات التي تستخدم متخلفات صناعية غذائية مثل الجرمة، ورجيع الكون، والردة، وبقايا صناعة النشا وغيرها، وذلك لتحسين اقتصاديات الصناعات الأم، وزيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الصناعة تمضي في خططها ، وقعت بعض الأحداث التي أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية. فقد اعتدت إسرائيل على مصر في معركة الصبيحة في عام ١٩٥٥ ، وذبحت عدداً كبيراً من الجنود المصريين، فاتجهت مصر للكتلة الشرقية لشراء بعض الأسلحة للدفاع عن نفسها، وسحببت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي عرض تمويل إنشاء السد العالي على النيل. وبادرت مصر من جانبها بتأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتنسق بينها في تمويل إنشاء السد العالي. وتطورت تلك الأزمة بوقوع العدوان الثلاثي على مصر بتوافق من جانب كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وانتعش الشعور القومي في الوطن العربي ضد الدول الغربية. وقاومت الدول العربية حلف بغداد، وقامت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ، وقامت ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، وانسحبت العراق من حلف بغداد .

ولعل من أبرز النتائج التي ترتبت على العدوان الثلاثي على مصر ، صدور الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال اليهود في مصر . ومن بين المصانع التي فرضت عليها الحراسة مضرب أرز ليوا كوهين بال محمودية بحيرة^(٤٠).

والقرار الوزاري رقم ٢١٦ لسنة ٥٦ بفرض الحراسة على شركة إيكا وصاحبيها جوزيف وموريis لييفي^(٤١) . والأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين، مثل ذلك قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على الشركة المصرية لاستغلال ملاحمات بور

سعید ورأسمالها ٤٢٥ ألف جنيه^(٤٢) . والشركات البريطانية ومن بينها شركة هاوای للألبان ، وشركة ماكدونالد للمياه المعدنية ، والشركة الشرقية للسجائر والتبغ ، وشركة نادر للحلويات بالإسكندرية^(٤٣) .

ويعتبر تمصير أموال رعايا الدول التي اعتمدت على مصر أو عاونتها، بداية مرحلة جديدة فيما يختص بعلاقة الدولة بالنشاط الصناعي، وإلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار أو توسيع مصانعهم القائمة مما ترك أثراً على النشاط الصناعي للقطاع الخاص بصورة بالغة .

ويعتبر كتاب دليل المصانعات الذي أصدرته الحكومة في عام ١٩٥٨ ، وطبعه أخرى مجده في عام ١٩٦١ ، هو أفضل الكتب على الإطلاق التي توضح وضع الصناعة في مصر من الناحية الجغرافية قبل بدأ فترة التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه مباشرة في عام ١٩٦٠ . وبعد هذا الدليل وثيقة تاريخية هامة، إذ يتضمن اسم المصنع ، وموقعه الجغرافي ، وعدد عماله ، ورأسماله المستثمر ، وكمية إنتاجه ، وطاقته الإنتاجية ، ومشاكله. كما يضم مجموعة من الجداول تعكس وضع الهياكل الصناعية المختلفة، فهو دليل شاهد موضوعى على فترة من تاريخ الصناعة في مصر .

وجاء في مقدمة هذا الدليل أنه استبعد المخابز ومصانع علف الحيوان وتعبئة الشاي وعصارات العسل الأسود ويبلغ عددها ١٣٠٠ مؤسسة. كما لم يشمل الدليل على نشاط المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن خمسة ، والمؤسسات التي لم تستجب من الفئة التي كان يعمل بها من ٩-٥ عمال^(٤٤) . ويتبين من البيانات التي جاءت في دليل الصناعات أن مصر كان بها ٣٩٩٦ مصنعاً (٥+ عمال فأكثر)، وكان يعمل بها ٣٤١١٥١ عامل ، ورأس مالها المستثمر ٥٣٦ مليوناً من الجنيهات^(٤٥) ، كما أوضح الدليل أيضاً المشاريع الصناعية التي كانت الحكومة تتفذها ، وتلك التي كانت تنوى إنشائها في ذلك الوقت^(٤٦) .

المرحلة الثالثة: الصناعات المصرية في ظل الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي ١٩٦٠ - ١٩٧٣

على أثر تراجع دور الاستثمار الأجنبي عقب القرارات التي اتخذتها الحكومة نتيجة للتطورات السياسية التي سبقت الإشارة إليها ، والتي أدت إلى التأميم الجزئي لشركة السكر في عام ١٩٥٦ بامتلاك ٥١٪ من أسهمها ، وإلى تمصير منشآت رعايا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، وفرض الحراسة على بعض المؤسسات اليهودية ، قررت الحكومة التدخل بقوة في اقتصاد الدولة. ففي يناير ١٩٥٧ تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة كشركة قابضة لهذا الغرض ، حيث آلت إليها الأنصبة الحكومية في رؤوس أموال المؤسسات العامة التجارية والصناعية والزراعية والعقارية ، فضلاً عن المنشآت الأجنبية التي تم تمصيرها^(٤٧).

وحين بدأت الحكومة في تنفيذ البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧-١٩٦٢ ، أنشأت في ديسمبر ١٩٥٧ الهيئة العامة لتنفيذ هذا البرنامج ، وهي التي تحولت فيما بعد إلى الهيئة العامة للتصنيع للإشراف على برامج الإنماء الصناعي في البلاد. ولما تعددت المشروعات الصناعية التي قامت الهيئة بتنفيذها ، أنشأت الحكومة مؤسسة عامة للإشراف على هذه المشروعات، وهي مؤسسة النصر. ولما ازدهر النشاط الصناعي لبنك مصر أقامت الحكومة مؤسسة مصر للإشراف على هذا البنك والشركات التابعة له. وبذلك أصبحت الحكومة شارك في النشاط الصناعي عن طريق ثلاثة مؤسسات كبرى هي: المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة النصر، ومؤسسة مصر ، وهذا هو السبب في شيوع لفظي النصر، والمصرية في أسماء الشركات الصناعية .

ومع بداية حركة التأميم الشهيرة، أصدرت الحكومة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين والشركات الأخرى مقابل سندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويًا. ثم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مع تعويض أصحاب رؤوس الأموال بسنادات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويًا لمدة خمسة عشر عاما. ثم القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد في أية شركة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيهًا ، وتحويل الباقي إلى سنادات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويًا . كما صدرت قوانين أخرى بأن يكون لعمال كل شركة أو مؤسسة حق في أرباحها بنسبة ٢٥٪ منها ، ويوزع عليهم ١٠٪ سنويًا مباشرة. وتخصيص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان ، وتوجه نسبة ١٠٪ الباقي لأداء خدمات اجتماعية مركزية ، وتحديد ساعات العمل ، وانتخاب بعض العاملين في مجلس إدارة كل شركة، وعدم رفع أسعار السلع المصنوعة أو تغيير مواصفاتها إلا بقرار من وزير الصناعة. كما نصت القوانين على أن لا يزيد المرتب في أية شركة عن ٥٠٠٠ جنيهًا في السنة ، وعلى أن يظل أصحاب تلك الشركات يعملون فيها بوظائفهم ، إلا أن كثيرة منهم تركوا العمل بعد ذلك ، بل وهاجروا من مصر فحدث فراغ تنظيمي وإداري رهيب في تلك الشركات والمصانع، ولم تلبث الحكومة أن أصدرت قرارات وزارية بإعفاء من بقى منهم في العمل ، وعيّنت بدلاً منهم مفوضين عن تلك الشركات والمصانع^(٤٨).

استخلاصاً مما سبق يمكن القول أن القطاع الصناعي العام الذي كان ضعيفاً قبل عام ١٩٥٢ ، والذي كان متمثلاً في معمل التكرير الحكومي للبترول وبعض الورش والمطابع الأميرية ، لم يلبي أن تلقى جرعة تقوية بما آل إليه من الشركات الأجنبية التي جرى تمصيرها في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ . غير أن أقوى جرعة تلقاها كانت عقب حركة التأميم في ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، إذ سيطر على ٩٠٪ من اقتصاديات مصر باستبعاد الزراعة التي كان القطاع الخاص مسيطراً عليها. وهكذا تحول الاقتصاد المصري الذي كان يقوم على المشروعات الخاصة قبل عام ١٩٥٢ ، إلى الارتكاز تماماً على القطاع العام بعد حركة التأميم في عام ١٩٦١ ، واتبعت الدولة فلسفة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي ، وأنشأت من أجل ذلك العديد من المؤسسات لإدارة

القطاع الصناعي الذي آل إليها بعد التمصير والتأميم، وهي المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة مصر، ومؤسسة النصر، ومؤسسة التعاون الاستهلاكي لإدارة القطاع العام^(٤٩).

ولما كانت شركات الصناعة قد خضعت لأربع جهات اختصاص الأمر الذي كان يعقد التنسيق فيما بينها ، فقد استقر الرأى على إعادة تنظيم القطاع العام وذلك بإنشاء مؤسسات نوعية تم إنشاؤها في ديسمبر ١٩٦١ ، وأصبحت كل مؤسسة نوعية تشرف على الشركات التي تعمل في قطاع واحد. أما المصانع الحريرية فكانت تتبع وزارة الإنتاج الحربي ، ووزارة الكهرباء تتبعها مصانع المحولات الكهربائية وأدوات نقل التيار الكهربائي ، ووزارة الإسكان والتعهيد تتبعها مصانع الإسمنت ومواد البناء ، ووزارة الصحة تتبعها مصانع الأدوية ، ووزارة البترول تتبعها معامل تكرير النفط^(٥٠).

وفي عام ١٩٧٥ أعيد تنظيم القطاع العام مرة أخرى فألفيت المؤسسات النوعية وأنشئ مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة متشابهة أو متكاملة من شركات القطاع العام ، أو من الشركات العاملة في مجالات متصلة. ويتولى كل مجلس ممارسة السلطة السيادية للدولة على القطاع الذي يشرف عليه، وذلك لتطبيق القوانين العامة ومراقبة الجودة ، والفس الشجاعي ، والمعاملات بين الشركات والمستهلكين وغيرها وذلك في ضوء سياسة الدولة، مع وضع إستراتيجية التنمية في كل هيكل .

جدير بالذكر أنه قد ترتب على التغييرات الجوهرية السابقة عدة أمور منها ، أن القطاع الخاص توقف تماماً عن الاستثمار في النشاط الصناعي سواء تعلق الأمر بتوسيع منشآته أو إقامة وحدات جديدة لكنه لم يندثر تماماً بل ظل يعمل في مجال الصناعات الخفيفة. كما تراجع الاستثمار الأجنبي تماماً واقتصر على البترول وبعض مصانع الأدوية^(٥١). وفي عام ١٩٦٧ كان القطاع العام يساهم بحوالى ٦٩٪ من عمالة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، و٨٦٪ من قيمة

إنتاجها، و٨٥٪ من قيمتها المضافة ، أما الباقي فكان من نصيب القطاع الخاص^(٥٢) . وبعد التعداد الصناعي الذي أجرته الحكومة في عام ١٩٦٧ ، ونشرت نتائجه في مجلدين: الأول ضم بيانات المصانع ٩ عمال فأقل ، وكلها كانت ملكاً للقطاع الخاص ، أما الثاني فضم بيانات ١٠ عمال فأكثر للقطاعين العام والخاص، بمثابة حصر شامل للصناعة المصرية وشهاده موضوعية تعكس الإنماء الصناعي في تلك الفترة^(٥٣) .

- اتجهت الحكومة في تفاصيل خطة التنمية الثانية ١٩٦٥/٧/١ إلى التركيز على الصناعات الثقيلة ، لكنها لم تتسم بذلك الصناعات الغذائية الأساسية مثل السكر والزيت ، وكذلك الصناعات التي يمكن تصدير إنتاجها مثل الأغذية المحفوظة. غير أنه لم تثبت بعد سنتين من تفاصيل الخطة أن وقعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فاضطررت الحكومة إلى الأخذ بسياسة الانكماش لاعتبارات تتعلق بالميزان التجاري ، وميزان المدفوعات ، ومن ثم وضفت خطة إنجاز جديدة ابتداء من ١٩٦٧ / ١٩٦٨ استهدفت استكمال المشروعات تحت التنفيذ ، مع الصيانة والإحلال ، وإعادة التأهيل الضرورية فقط. وفي عام ١٩٦٨عدلت الحكومة عن سياسة الانكماش^(٥٤) ، ثم وضفت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ١٩٧٠/٧/١ - ١٩٧٢/١٢/٢١ وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الأمور تتغير ، فقد وضفت الحكومة برنامج العمل الوطني العشري للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي ركز على إنشاء صناعات جديدة ، وعمل التوسعات اللاحقة في الصناعات القائمة ، واستغلال الطاقات العاطلة ، وعمل إحلال وتجديد وصيانة وإصلاح ، إضافة إلى تدريب العمال لتجوييد الإنتاج وخفض تكلفته^(٥٥) .

وقد زاد الاهتمام في تلك الفترة بالعبوات التي تعبأ فيها المنتوجات الغذائية من الزجاج والصفير وللداهن ، وقوى الارتباط والتكميل بين الصناعات الغذائية والزراعة ، وأنشئت بعض المجتمعات الزراعية الصناعية المتتكاملة، كما كان الحال في مديرية التحرير بقطاعيها الشمالي والجنوبي قبل التصفيه لهذه

التجربة الرائدة في التسعينيات^(٥٦)، وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود نظام للتعاقد الطويل الأجل بين منتجي الخامات الالزمة للصناعات الغذائية من ناحية، والمصانع من جهة أخرى ، لضمان الحصول على الكميات ، والتوعيات المطلوبة ، وفي المواعيد المناسبة ، وبالأسعار المعقولة ، واستقرار الأسواق التي تفرى المزارعين على إنتاجها ، كان من العقبات التي عرقلت تطور ونمو الصناعات الغذائية. غير أن هذه المشكلات قد استقرت نسبياً في فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي^(٥٧)، هذا على الرغم من أن أسعار بعض الخامات كالقصب ، وبذرة القطن ، والأرز ، والقمح ، والدقيق ، كانت جبرية إدارية ، الأمر الذي أساء من جهة أخرى لهذه الصناعات .

ويعد التوطين المنظم من أهم سمات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، ومن ثم عملت الحكومة في فترة التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه على زيادة الانتشار الجغرافي لهذه المجموعة من الصناعات. وتوطنت بعض مصانعها بجوار مصادر خاماتها وأسواقها تحقيقاً لمبدأ النمو الإقليمي المتوازن، ونشرها للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة على أوسع نطاق جغرافي ممكناً بدلاً من قصرها على عدد محدود من المراكز^(٥٨)، كما كانت هناك مبادرات لكنها لم تستكمل ولم تتطور بخصوص الصناعات الصغيرة التي ترتبط بالبيئة المحلية وبالحياة اليومية للمواطن المصري ، على أساس أنها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي ، وتنتفيد بخامات البيئة ، وتستغل الكهرباء المتوفرة في الريف^(٥٩). ومن الملاحظ أن التصنيع يصاحبه حركة تحضر Urbanization أي زيادة سكان الحضر ونسبتهم ، وذلك لتركيز الصناعة في المدينة فتدفق الهجرة من الريف إلى المدن فيتضخم حجمها ، بل وتحول قرى بقرارات إدارية إلى مدن ، وتشكل مدن جديدة، وقد حدث ذلك في مصر في فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي وقت رياادة الحكومة لتصنيع في مصر ، حيث تدفقت الهجرة من الريف إلى المدن للعمل في الصناعة التي توطنت في الأخيرة ، وما زال هذا الأمر مستمراً ، ويزيد في خطورته أن السلطات لم تضع

قيودا على حركة انتقال السكان من الريف إلى المدن عكس ما فعلت حكومة الصين أثناء تصنيعها لبلادها في الفترة الأخيرة التي قيدت فيها الهجرة الريفية للمراتز الحضرية^(١٠) ، الأمر الذي ساهم في إيجاد الصعوبات والمشاكل التي تعانى منها بعض المدن المصرية في الوقت الحاضر. وليس من شك في أن الاهتمام بالصناعات الزراعية ومنها الفدائية من أنساب الأنشطة الاقتصادية للتوطين في الأرياف لوقف تدفق سكانها على المدن.

المرحلة الرابعة: المشكلة الاقتصادية - الانفتاح - الإصلاح - الشخصية

المشكلة الاقتصادية :

لعل أهم ما يميز سياسة مصر الاقتصادية أنها سياسة مضطربة سريعة التغير والتبدل ، فمن سياسة قائمة على المشروع الحر حتى عام ١٩٥٢ ، إلى اقتصاد مرتكز على التخطيط المركزي في عقد الستينيات والسبعينيات في القرن الماضي إلى اقتصاد مختلف في أوائل عقد الثمانينيات ، إلى اقتصاد مرتكز على المشروع الحر وآليات السوق من أواخر عقد الثمانينيات حتى وفتنا الحاضر .

وعلى الرغم من تنوع تلك السياسات فإن مصر لا تزال تعانى من مشكلة اقتصادية ذات أبعاد متعددة تزايدت حدتها على مدى فترة زمنية طويلة. وترجع تلك المشكلة إلى اختلالات هيكلية عميقه الجذور ، فالأرض الزراعية ضيقة ، ومياه الري محدودة ، مع تخلف الإطار التقنى المطبق فى الزراعة ، والتعدين والصناعة التحويلية قاصرين، هذا فضلا عن إرهاق موارد البلاد فى حروب متعددة ، وتزايد عدد السكان وما يتبع ذلك من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم كفاية المدخرات المحلية لتفطير الاستثمارات المطلوبة للموازنة بين السكان والموارد. يضاف إلى ذلك تزايد قيمة الواردات وعدم نمو الصادرات ، وانسحاب القطاع الخاص فى فترة الاقتصاد الموجه من مجال الاستثمار فى الصناعة التحويلية باستثناء الحرفية الطابع ، وعدم تدفق المال

الأجنبي بشكل محسوس للاستثمار في داخل البلاد عدا مجالى البترول والأدوية. واقتصر التصنيع على إحلال الواردات ، مع زيادة تكلفة الإنتاج وتدني جودته ، وتعرض المصانع لخسائر كبيرة لبيع منتجاتها بأسعار جبرية اجتماعية وليس اقتصادية، إلى جانب تفشي الروتين والبيروقراطية .

وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك العوامل جميعها إلى خلل مروع في ميزانية الدولة ، وفي ميزانها التجارى وفي ميزان مدفوعاتها ، مما اضطر الدولة التي أصبحت تتفق أكثر من إيراداتها إلى تغطية الفرق بالافتراض من الداخل ، فعانت البلاد من التضخم وارتفاع الأسعار ، والافتراض من الخارج الأمر الذي أدى إلى إغراقها في بحر من الديون الخارجية ، التي بلغت في مارس ١٩٩٧ إحدى وثلاثين مليارا من الدولارات إضافة إلى عبء خدمتها. وإضافة إلى تلك العوامل الداخلية التي أثرت على الاقتصاد المصري ، كان للعوامل الخارجية التي ارتبطت بانهيار الاتحاد السوفيتي وكتلة أوروبا الشرقية ، وهيمنة الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومثلث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات تأثيرها على الاقتصاد المصري مما كان يحتم ضرورة الإصلاح.

سياسة الانفتاح

أخذت مصر بسياسة الانفتاح عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفك الاشتباك العسكري والاتجاه للسلام مع إسرائيل. وكان الأخذ بتلك السياسة ، التي وضحت معالمها في ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ، ناتجة عن قصور مالية الدولة ، وعدم توفر النقد الأجنبي بعد حروب مرهقة ، فضلا عن محدودية الأموال المتاحة للقطاع الخاص في بدايته ، وبدء تفاقم مشاكل القطاع العام .

والانفتاح كان معناه التوجه للكتلة الغربية ، مع تنمية الموارد المحلية المتاحة، وإحياء دور القطاع الخاص ، و توفير الظروف والضمانات التي تسمح بتدفق رأس المال العربي والأجنبي وما يرافقه من تقنية متقدمة للاستثمار في

مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان على الحكومة أن تهيئة المناخ اللازم لذلك ، ومن ثم أصدرت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي ، مانحة إياه العديد من الامتيازات التي استفاد منها القطاع الخاص المصري أيضا. وقد أدخلت على هذا القانون عدة تعديلات في عام ١٩٧٧. وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، أنشأت الحكومة خمس مناطق حرة في بور سعيد والسويس والإسكندرية والقاهرة والإسماعيلية^(٦١). وسمحت للمشاريع الاستثمارية أن تتوطن في أية منطقة غير المناطق الخمس السابقة تحت مسمى منطقة حرة خاصة ، مثل ذلك مصنع تكثير السكر لشركة الأخوة العرب في الكيلو ٦٩ / ٧٠ بطريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى ، وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. كما حرصت الدولة على تحرير التجارة الخارجية وتقليل سيطرتها عليها ، حيث أباح القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حق الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص المصري والأجنبي. كما عملت الحكومة على تحرير المعاملات الخاصة بالنقد الأجنبي من القيود ، والسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة، وإنشاء السوق الموازية للنقد ، وكانت عبارة عن تنظيم شبه رسمي للنقد الأجنبي يبعا وشراء. ومن ثم وجدت ثلاثة أسواق للنقد الأجنبي: مجمع البنك المركزي لتمويل واردات الحكومة ، ومجمع البنوك التجارية لتمويل واردات القطاع الخاص ، والسوق السوداء لمن يحتاج إليها. كما سمحت الدولة بالتعامل في النقد الأجنبي في داخل البلاد ، وأن تفتح البنوك حسابات بالعملة الصعبة للمصريين وغير المصريين المقيمين في البلاد دون السؤال عن مصدر الأموال . وأصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذي منح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المصريين حق مزاولة أعمال الوكالة التجارية وتمثيل الشركات الأجنبية ، وكانت هذه العملية مقصورة من قبل على القطاع العام^(٦٢).

وأنا تحت الدولة لرأس المال العام أن يشترك مع رأس المال الخاص (عربي وأجنبي) في أي مشروع ، على أن يخضع المشروع المشترك لقانون الاستثمار ليتمتع بمزاياه ، حتى لو كانت ممتلكاته تتافس مصنوعات الشركة العامة الأم .

وقد ترتب على ذلك أن ظهرت عدة مصانع مشتركة للصناعات الغذائية والمشروبات ، وعلى سبيل المثال دخلت شركة إدفينا للأغذية المحفوظة شريكا مع شركة القناة لتصنيع الأسماك. وتوقفت الدولة في هذه الفترة عن نظام التخطيط الشامل ، واستبدلته ببرامج سنوية بشكل خطط متحركة ، وبالتالي لم تعد هناك خطط خمسية، وإنما حل محلها ما صار يعرف بقطار التنمية السريع. وتم الاعتماد على الهجرة الخارجية المؤقتة إلى الدول العربية ، خاصة الخليج العربي والعراق لاستيعاب العمالة الفائضة. وانتعش قطاع التشييد والمضاربات العقارية على الأراضي والمساكن، وزادت الديون الخارجية. وما حدث في فترة الانفتاح الاستهلاكي كان نموا خادعا إلى حد كبير بسبب تركيزه على أسلوب التنمية الخدمية دون التنمية الحقيقية ، حيث أهملت في تلك الفترة البنية الأساسية ، ونممت القطاعات السلعية وإن كانت بمعدلات أقل عن القطاعات الخدمية^(٦٣).

والانفتاح بوصفه نمط للتنمية الرأسمالية كان استهلاكيا في بداية تطبيقه ، ومن ثم لم يحقق الهدف منه ، بل إنه أضر بالإنتاج الوطني ، وعلى سبيل المثال قام المستوردون في عام ١٩٧٨ باستيراد أدوية بديلة للعقاقير المصرية بأضعاف سعر المنتج المحلي ، وأعطوا الصيادلة لتوزيعها هامش ربح يبلغ أضعاف نظيره في الإنتاج المحلي ، مما نتج عنه افتقار بيع الدواء على المستورد ، فارتفع المخزون من الأدوية المنتجة محليا وقتها بسبب هامش الربح للبديل المستورد وليس لجودته. والشيء نفسه حدث بالنسبة للمياه الغازية ، حيث لم يصل هامش ربح الموزع إلى ثمانية مليمات / زجاجة من إنتاج شركتي القطاع العام (كوكاكولا - بيبسي) ، مقابل أربعة قروش في الزجاجة من إنتاج مصانع الانفتاح ، وأسفر ذلك عن عجز بالنسبة لفترة الشهور الستة المنتهية في ٢٠ يونيو ١٩٨٠ في شركة النصر كوكاكولا بلغ ٥٥٤ ألف جنيه ، وفي الشركة المصرية بيبسي بلغ ٧٩ ألف جنيه^(٦٤). وهناك أمثلة أخرى صارخة استهدفت تعطيل المصانع الوطنية بقصد تصريف النظير المستورد ، كما حدث في مصانع الإسمنت ومعاصر

الزيوت ومصانع السجائر ، هذا فضلاً عن إغراق السوق عمداً بالأجهزة الكهربائية بشتى أنواعها من قبل المستوردين مما أضر بالصناعات المصرية. وكان التهريب من المنطقة الحرة في بور سعيد سلاحاً فاعلاً في تخريب الصناعات المصرية .

وبينما كان من المفروض أن يكون الانفتاح إنتاجياً وليس استهلاكياً ، وألا تؤثر مشاريع الانفتاح سلباً على الصناعات القائمة في البلاد ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ومن ثم سرت موجة تضخم حادة في الاقتصاد المصري أوقعته في مشاكل لا قبل لها بها. وتفاقمت المشكلة الاقتصادية بعد تطبيق سياسة الانفتاح التي عادت إليها مصر بعد أربعين عاماً من التخلص منها ، وبلغت ذروتها في الانفراط الشعبية في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

الإصلاح الاقتصادي

تفاقمت أزمة الديون الخارجية المصرية في آخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية خمسة وخمسين ملياراً من الدولارات ، أي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي متخطية بذلك حدود الأمان . وفي الوقت نفسه شكلت خدمة الدين ٦٠٪ من حصيلة الصادرات ، بينما تقضي حدود الأمان بعدم زیادتها عن ٢٠٪^(١٥) . وحين عجزت مصر عن السداد طلبت من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التوسط لدى الدائنين الأجانب لإعادة جدولة هذه الديون وإسقاط جزء منها. وكان من نتيجة هذا التوجه أن طلبت المؤسسات الدولية والدول دائنة - وأكبرها الولايات المتحدة الأمريكية - من مصر إصلاحاً مالياً تكون نهايته اقتلاع الفكر الاشتراكي وزرع النظام الرأسمالي بدلاً منه .

ومع أن شرائح من الديون الخارجية تم إسقاطها مكافأة لمصر على اشتراكها في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى جانب الكويت ، كما أسقط صندوق النقد الدولي شرائح أخرى ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً. ومن ثم ارتكزت وصفة

صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي في مصر - وليس الإصلاح الاقتصادي - على عمودين هما : الانكماش والتشفف من أجل توفير فائض لتسديد الديون .

وفي مايو ١٩٩١ تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولي ومصر على برنامج الإصلاح المالي الذي يبدأ تطبيقه في ذات العام لمدة ثلاثة سنوات ، بعد أن تكون الحكومة قد هيأت الشعب نفسياً لتحمل تبعات الإصلاح المالي. وبدأ التنفيذ بخفض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، على أمل أن يؤدي هذا الخفض إلى زيادة صادرات المصنوعات المصرية ، مثل ذلك صار الدولار ٣٣٠ قرشاً في فبراير ١٩٩١ ، وهذا ما أطلق عليه البعض دولة الاقتصاد المصري^(٦٦). كما ألغت الحكومة الدعم عن كل السلع باستثناء نسبة صغيرة للدقيق والزيت والسكر ، على أمل أن يؤدي ذلك الإجراء إلى إصلاح خلل الميزانية^(٦٧). كما أعادت الحكومة النظر في السياسة الجمركية برفع الرسوم لزيادة العصيلة المالية ، وتتوعد الضرائب وزاد التشدد في جبايتها. وقللت الحكومة استثماراتها إلى حد بعيد لخفض إنفاقها على إصلاح الميزانية. ومن أجل التخفيف من وطأة الإصلاح النقدي صدر القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير القروض اللازمة لصفار المستثمرين وشباب الخريجين للمساعدة في فتح فرص العمل لهم تخفيفاً للبطالة. وت تكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التي ترد من الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية ، والمبالغ التي تخصص لها في الموازنة العامة للدولة^(٦٨). وأقام بعض هؤلاء مشاريع صناعية صغيرة الحجم يعمل بعضها في الصناعات الغذائية والمشروعات. وتدخلت الدولة عن نظام التخطيط المركزي مكتفية برسم السياسات ووضع التوجيهات وتحديد المشروعات المطلوب تنفيذها وتقديمها للقطاع الخاص ، مكتفية بتوفير البنية الأساسية من الكهرباء وشبكات النقل والصرف في المواقع المختلفة التي ستتوطن فيها هذه المشروعات^(٦٩). وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تسير قدماً في تنفيذ سياسة الإصلاح المالي، إذ بصدق النقد الدولي يشترط لاستقطاف

شريحة الديون المعلقة أن تبيع الحكومة منشآت القطاع العام للقطاع الخاص، وهو ما يُعرف بالخصخصة أو التخصيصية ، ووضع برنامج زمني من أجل ذلك يتسم بالسرعة. ونتيجة لتسارع عملية الخصخصة ابتداءً من عام ١٩٩٦ ، وافق صندوق النقد الدولي على إسقاط شريحة الديون التي ظلت معلقة لأكثر من ثلاثة سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مصر مدينّة للخارج بمبلغ ٣١ مليار دولار في مارس ١٩٩٧ .

وحين انتهت المرحلة الأولى من الإصلاح المالي في بداية عام ١٩٩٥ ، بدأت المرحلة الثانية ، وما زالت عمليات الخصخصة مستمرة. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في الأوضاع المالية والنقدية في البلاد ، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسن في المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصري زراعة وتعدينها وصناعة ، ولا في الأوضاع والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها ، بل ترددت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل ، لدرجة أن البنك الدولي يقرر أن نسبة ٦٥٪ من الشعب المصري صار تحت خط الفقر وهو دولار / فرد / يوم . وعلى العموم يلزم ماضى عدة سنوات للحكم الدقيق على نجاح أو فشل برنامج الإصلاح المالي، وذلك في ضوء المتغيرات المستجدة ، ومن بينها انضمام مصر إلى الجات التي تナدى بحرية التجارة ، والتخلص فوراً من كل القيود غير الكمية على التجارة الخارجية ، ومن القيود الكمية على مراحل حتى تصل الرسوم الجمركية إلى صفر. وإن كان الأمر الذي لا شك فيه في أن آثار الجات ستتعكس بالسلب على الاقتصاد المصري ، ومنه طبعاً الصناعات الغذائية والمشروعات والتبغ .

وتمر مصر في الوقت الحاضر في دورة القطاع الخاص والخصوصة وتصفية القطاع العام التي ستستغرق بعض الوقت. ومع التسليم بأهمية القطاع الخاص إلا أنه لا ينبغي أن يترك له العجل على الغارب ، بل لا بد من وضع ضوابط له، وأن يكون مؤازراً للقطاع العام دون أن ينمو على حسابه أو يصل به الأمر إلى إفائه. ومن الأفضل تصنيع مصر بالاعتماد على النفس وتعبئته

المدخرات المحلية ، وليس بالقروض أو الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية .

تأثير الانفتاح والإصلاح المالي والشخصية على الصناعات المصرية

كان للانفتاح والإصلاح المالي والشخصية آثار بالغة على الصناعة المصرية ، بعضها إيجابي والآخر سلبي. فعلى أثر إصدار الحكومة لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي ، وضمنته الحوافز والمزايا الضريبية والجمالية ، وحررت النقد الأجنبي من كل القيود ، وحضرت المصادر والتأمين وفرض الحراسة على الأموال غير المصرية ، وأقامت المناطق الحرة ، وقطعت شوطاً في الشخصية ، جاءت إلى مصر بعض الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في النشاط الصناعي. وتوطنت المصانع التي أنشئت في المناطق الحرة ، والمناطق الصناعية الجديدة ، وشاركت هذه الأموال العربية والأجنبية مع رأس المال المصري في إقامة بعض المصانع ، بل واشترى رأس المال العام مع هذه الأموال غير المصرية في إقامة عدة مصانع ، ونصت التشريعات على أن هذه المشاركة ينطبق عليها قانون القطاع الخاص الاستثماري ، وليس الأهلي ، ولا العام .

غير أنه لم تثبت أن طرأت عدة تغيرات على هذه المشاركات ، وعلى سبيل المثال باعت الحكومة أنسابتها في هذه المصانع المشتركة للقطاع الخاص ، كما انسحبت بعض الأموال العربية والأجنبية وذلك ببيع أنسابتها لغير ، وعلى سبيل المثال باع الشريك الأمريكي نصبيه في مصنع زيت عباد الشمس في كوم أوشيم بالفيوم للبنك الأهلي المصري. غير أن بعض الأموال العربية والأجنبية المشتركة عملت مع المصرية في صناعات: المياه الفازية ، وتعبئة المياه المعدنية ، وتجهيز اللحوم ، وتعليق الأسماك ، والألبان ، والأسمندة الكيماوية ، والبتروكيماويات ، وال الحديد والصلب ، وثلاجة الحفظ بالإسماعيلية (٩٣٪ للشريك المصري ، ٧٪ للعربي)، وشركة مصر- أسوان لتصنيع الأسماك (٨٥٪ للشريك المصري ، ١٥٪ للأجانب) (٧٠)، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لمشاركة رأس

المال العام مع الخاص^(٧).

وكان من نتيجة تصفية الحكومة لبعض مشروعات التكامل الزراعي - الصناعي التي سبق أن أقامتها في التحرير الشمالي والجنوبي والصالحية وبيعها للقطاع الخاص، أن أغلقت المحالب الآلية ، ومصانع تعليب الخضر ، ووحدات التسمين ، ومصانع العلف التي كانت تضمها. ومع أن الحكومة قررت زيادة حد الملكية الزراعية في الأراضي المستصلحة الجديدة لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع للتكامل الزراعي - الصناعي فيها ، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد .

وفي ظل الانفتاح وإنشاء المصانع الاستثمارية انتقل العمال و الفنيون الأكفاء من مصانع القطاع العام إلى مصانع القطاع الخاص جرياً وراء الأجور الأعلى . أضاف إلى ذلك هجرة العمال للعمل في بلاد البترول العربية للسبب السابق نفسه ، فزادت سرعة دوران العمالة ، وتضررت كل صناعات القطاع العام ، بما فيها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. وحدثت منافسة غير متكافئة بين مصانع القطاعين لالتزام مصانع القطاع العام بما تقرره الحكومة من أسعار ، بينما تحررت المصانع الاستثمارية من هذا القيد. ومن الطبيعي أن تتدحر نوعية المنتجات الغذائية المدعمة ، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك رغيف الخبز .

وكان للشخصية تأثيرها على الصناعات المصرية ، ونظرًا لخطورة ذلك الموضوع فقد يكون من المفيد مناقشته على النحو التالي :

الشخصية

تعنى الشخصية أو التخصيصية - وهي من الألفاظ التي شاعت في مصر مؤخرًا - نقل ملكية منشآت القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص بغض النظر عن جنسيته أو هويته. و تستلزم الشخصية إصدار التشريعات والقوانين الضرورية لضبط الأحوال الاقتصادية قبل نقل ملكية القطاع العام للقطاع

الخاص ، لمنع الاحتكار ، وتفادي سيطرة الأجانب ، وحرصا على مصالح العمال. فضلا عن وضع خطة تتضمن: أهداف بيع القطاع العام ، والأساليب التي ستتبعها الدولة لنقل ملكية الثروات من عامة إلى خاصة ، والوسائل التي ستتبع لتقييم أصول ممتلكات القطاع العام ، وكيفية التصرف في حصيلة البيع ، ولمن يكون البيع ، والشخص المسموح للمشتري بشرائها ، والهيئات التي ستتولى البيع ، والمدة الزمنية الازمة لذلك ، ومعالجة الآثار السلبية التي ستتولد عن الشخصية ، ومن بينها الاستغناء عن العمالة.

وينقسم المتخصصون لبيع القطاع العام إلى فريقين: فريق لا يأخذ بالاحتياطات الواجبة ، وفريق يرى الأخذ بتلك الاحتياطات حرصا على ثروات البلاد. وللأسف أن ما حدث في بيع شركات القطاع العام قد اكتفى الفموض ، ومن ثم تأثرت الشائعات والاتهامات التي وصلت إلى حد تقديم بلاغات للنائب العام عن طريق الصحف القومية والمعارضة. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال البيع مستمرا دون أن يصدر قانون يمنع الاحتكار ، أو سيطرة الأجانب على اقتصاد البلاد. ولما كانت مصانع القطاع العام تعاني من تكدس العمالة فيها بأكثر من المطلوب ، تبعا لسياسة التوظيف التي اتبعتها مصر في عهدها الاشتراكي ، مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة بين عمال المصانع ، فقد اشترط القطاع الخاص التخلص من العمالة الزائدة قبل الشراء ، ولذا وضعت الحكومة قاعدة المعاش المبكر للعمال مع تعويضهم بمبالغ مالية ، غير أنه كثيرا ما يحدث بعد الشراء أن يتخلص القطاع الخاص من العمالة بأساليب قهيرية مثل نقلهم بعيدا عن مساكنهم. ومن الملحوظ أنه لم يصدر قانون العمل الموحد لحماية حقوق العمال إزاء أصحاب العمل الجدد .

أساليب البيع

اتبعت الحكومة ثلاثة أساليب لخاصة شركات القطاع العام هي :

- ١ - بيع الشركة بالكامل لمستثمر استراتيجي أو مجموعة من المستثمرين

إذا كانت تعانى نسبيا ، حتى ولو كانت تحقق أرباحا (الكوكاكولا - البيبسى - شركة بيرة الأهرام - المراجل البخارية - شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير - الشركة المالية الصناعية - سmad السوبر فوسفات بكفر الزيات).

٢ - تأجير المصانع ، أو وحداتها ، أو خطوط الإنتاج غير المستقلة بالكامل، أو ما يسمى التأجير التمويلي ، مثال ذلك تأجير مصنع العوامدية للحلويات التابع لشركة الإسكندرية للحلويات والشيكولاتة إلى شركة البركة للصناعات الغذائية. وبعد التأجير التمويلي مرحلة انتقالية حتى تتم عملية الخصخصة بالكامل .

٣ - بيع الأسهم فى البورصة لجزء من رأس مال الشركة والمصانع التى تحقق أرباحا ، وذلك بطرح جزء من أسهمها عبر سوق المال إلى أن يتم بيعها بالكامل. مثال ذلك الشركة الشرقية للدخان والسيجائر ، والعامرة للإسمنت ، وشركات المطاحن ، وغيرها كثير .

أساليب التقييم

هناك أساليب مختلفة لتقييم أصول الشركات العامة التى تعرض للبيع ، مع العلم بأن هذه الأساليب لا تحدد سعر البيع بالضبط ، وإنما تؤخذ كمؤشر فقط لل الاسترشاد بها. ومن هذه الأساليب البيع بالقيمة الدفترية ، والبيع اعتمادا على التدفقات النقدية ، والبيع بناء على القيمة الفعلية لأصول الشركات طبقا للقيمة الحالية لهذه الأصول فى حالة إنشاء مشروع مماثل وقت البيع Replacement. وعلى سبيل المثال أنه فى حالة صناعة الإسمنت يضطر المستثمر إلى الانتظار مدة تتراوح بين ست وثمانية سنوات لتحقيق أرباح على استثماراته ، بينما فى حالة شرائه لمصنع ينتج بالفعل فإن الأرباح تبدأ فور نقل ملكية الشركة.

وقد ظهرت العديد من السلبيات فيما يتعلق بعمليات التقييم والبيع ، فبينما يرى البعض أنه لا يجوز البيع بالقيمة الدفترية (القيمة وقت الإنشاء) ، إذ إنها تتلاقص بمرور الزمن لتقادم المعدات والمبانى ، إلا أن البيع فى ظل ظروف

التضخم الذي تمر به مصر لا يعبر عن الحجم الحقيقي للأصول المنتجة. كما أنه في حالة الأراضي والمباني فإن القيمة الدفترية (سعر الشراء) لا تعبّر عن القيمة الحقيقية لها في الوقت الحاضر، ومن ثم ينبغي - فيما يراه البعض - أن يكون البيع اعتماداً على التدفقات النقدية للمصنع (المكاسب والخسائر) والقيمة السوقية الحالية. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام إلى أن هيئة المعونة الأمريكية هي التي تمول عملية تقييم شركات القطاع العام، وتعطى لمؤسسة بكتل الأمريكية حق عملية التقييم ، بالإضافة إلى مؤسسة أثر أندرسون البريطانية ، وأربعة مكاتب أخرى تعمل من الباطن. غير أنه من المفروض أن تتولى الهيئات المصرية القيام بتلك العملية، إذ إن بيت الخبرة الأجنبي الذي يشتراك في تقييم أصول الشركات لا يعرف كثيراً عن حالة السوق الداخلي للأراضي والمباني والمعدات المستخدمة، وإن كان لا بأس مع ذلك من الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية في هذا المجال .

هيئات البيع

يخضع التقييم الذي أجرته بيوت الخبرة لمراجعة العديد من الهيئات ومنها : الشركة صاحبة المصنع ، والجمعية العمومية لها ، والشركة القابضة ، والجهاز المركزي للمحاسبات ، وبعد ذلك اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض. وبمجرد بيع الشركة تنتقل من العمل بقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى العمل بقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

لمن البيع ؟

لم يحدد قانون قطاع الأعمال جنسية أو هوية من يشتري شركاته فيما عدا تملك اتحاد العاملين لنسبة ١٠٪ من أسهم الشركة. ولم يضع القانون أي شروط في هذا الخصوص إلا أن تستمر الشركة في نشاطها الذي تمارسه ، وعدم تصفيتها ، والالتزام بالعملة فترة ثلاثة سنوات فقط من تاريخ تسليم الشركة ، مع إضافة استثمارات جديدة لتنميتها ، وإدخال تقنية متقدمة إليها. وكان

المفروض وضع شروط صريحة مقنعة ، مثلاً منع البيع لغير العرب أو جنسيات محددة ، أو بيع نسب صغيرة للأجانب منها لتحكمهم في اقتصاديات البلاد ، ووضع حد أقصى لما يسمح به لأى شخص حقيقي أو معنوى بامتلاكه منها للاحتكار والسيطرة كما هو متبع في كل بلاد العالم .

وقد أتاح القانون للمشتري الحق في تغيير بعض الأنشطة الإنتاجية بكل وحدة وليس كل النشاط دون التقييد بالتصنيع أو الخدمات التي تقدمها الوحدة المطروحة للبيع ، والسماح له ببيع بعض الأصول والعقارات المملوكة غير المنتجة ، والتصرف فيها بحرية كاملة دون قيد أو شرط ، علاوة على إمكانية فك المصنع ونقله لأى مكان دون التقييد بموقع جغرافي داخلى أو خارجى (إعادة توطين)، مع استغلال الموضع القديم في نشاط آخر ، وبهذه الصورة ضاع مبدأ النمو الإقليمي المتوازن .

وفضلاً عن ذلك فإن هناك العديد من العوافز التي تتمتع بها المشترون ، وصلت إلى ذروتها بحصولهم على تسهيلات من البنوك المصرية أو من الدولة مباشرة لتسهيل عملية البيع ، مع إمكانية منح تسهيلات مزدوجة مماثلة في شراء ديون مصر الخارجية ، وتسويتها بقيمتها الحقيقية بالجنيه المصري ، ويسعر الصرف السائد وقت الشراء ، وذلك في مقابل الحصول على أي مصنع أو وحدة إنتاجية ، مما يعني استخدام حصيلة البيع في سداد الديون الخارجية على الدولة ، وبالتالي عدم وجود استفادة مباشرة أو إضافة إنتاجية .

حصيلة البيع

توضع حصيلة البيع في حساب مصر بالبنك المركزي أو أحد البنوك التجارية ، على أن تستخدم في تسديد ديون الشركة والضرائب ، والباقي يستخدم في إعادة هيكلة الشركات الأخرى في ذات قطاعها لزيادة الإنتاج ، وإتاحة فرص عمل للعاطلين ، وتجوييد نوع المنتج ، وخفض تكلفته ، وإنشاء مصانع جديدة ، وخطوط ووحدات إنتاج أخرى ، وفي تعويضات المعاش المبكر

للعاملين. وبينما كان من المفترض عدم استخدام أى مبلغ من حصيلة البيع لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه على العكس من ذلك جرى استخدام تلك الحصيلة فى تمويل عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ وما بعده ، ولم تستخدم كما كان ينبغي فى إنشاء خطوط أو وحدات إنتاج أو مصانع جديدة .

نخلص من ذلك أنه على الرغم من أن الخصخصة كان لها مؤيدون ، إلا أنه كان لها فى الوقت نفسه الكثير من المعارضين خوفاً من الاحتكار ، وسيطرة الأجانب ، والتخلص من العمالة. هذا فضلاً عن أن الخصخصة تعنى إلغاء التمصير الذى استولت به الدولة على ممتلكات رعايا الدول التى اعتدت على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وتلك التى ساندتها فى عدوانها. كما أن الاستثمار الإنتاجى سوف يتوقف ويتجه إلى البورصة للمتاجرة بالأوراق المالية ، أو المضاربة على العقارات والأراضى. ونظراً لأن شركات القطاع العام مدينة فهى تباع بأبخس الأسعار ، ناهيك عن الاتهامات التى وجهت للمتواطئين فى عمليات البيع. وعلى سبيل المثال قدرت شركة بكتل الأمريكية شركة المراجل البخارية بمبلغ ٢٢ مليار دولار لكنها بيعت بحوالى سبعة عشر ملياراً ، وانكشف بعد مدة أمر رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية التى كانت تملك المراجل ، وتمت إحالته إلى القضاء. ومن أبرز المخالفات فى عملية الخصخصة تحويل أراضى الإنتاج إلى أراضى بناء ، مثل ذلك الشركة العامة للدواجن التى تحولت عنابرها إلى عمارت سكنية ، وشركة الكوكاكولا التى أغلقت مصنع مصر الجديدة تمهيداً لبيع أرضه ، وبالمثل مصنع الفيوم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة سرعان ما تبنت إلى تلك المخالفات ، ومن ثم كان إصدارها فى يونيو ١٩٩٦ للقرار الوزارى الذى قرر استبعاد الأراضى المدرجة ضمن أصول الشركات التى تطرح للبيع بالكامل ، أو تطرح أسهمها، للبيع إذا كانت الشركة داخلة ضمن كردون المدن ، إذ إن ذلك مما يعرضها للمضاربة العقارية ، ويفرجى المشتري على ترك النشاط الإنتاجى. ومع ذلك فلا تزال هناك العديد من السلبيات ومن بينها التخلى عن كثير من الضوابط التي

كانت قد وضعت لشخصية شركات القطاع العام لعل أهمها البيع بالقيمة الدفترية ، وهو الأمر الذى يتناهى مع موجة التضخم الحادة التى تمر بها البلاد منذ ٢٠٠٣ وتغير سعر صرف الدولار . وكما هو واضح أن البيع بالقيمة الدفترية يعني إعطاء المصانع هدايا لمن يرغب فيها !

وهكذا - كما يرى المعارضون - استدار الزمن ، وأعاد التاريخ نفسه ، وتم اقتلاع الفكر والنظام الاشتراكي من جذوره ، وذلك من أجل ترسیخ النظام الرأسمالي ، وإعادة مصر لسياسة الباب المفتوح التي تخلصت منها في عام ١٩٣٠ ، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الانتقام من مصر بأثر رجعي لسياساتها الاشتراكية التي تبنتها في الفترة من عام ١٩٦٠ - ١٩٧٣ .

الهوامش

- (١) محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ص ٦٨-٦٦ .
- (٢) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٢١ .
- (٣) أمين مصطفى عفيفي عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٢٤٩ .
- (٤) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية مكتبة مدبوبي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٨٥ .
- (٥) مصر الصناعية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، أول فبراير ١٩٣٣ ، ص ص ١٢-١١ .
- (٦) Alrimawi , K. , The Challenge of Industrialization of Egypt , United Publishers (٧) Beirut 1974, p. 36.
- (٧) Issawi , C., Egypt in Revolution , Oxford University Press Oxford , London , 1963, p. 44.
- (٨) عبد السلام عبد الحليم عامر: انرسماطية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١١٠ .
- (٩) حسن نشأت: أهدافنا الصناعية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٢ ، أبريل ١٩٤٩ ، ص ٢٨ .
- (١٠) نوال قاسم: المرجع السابق ، ص ٢٩١ .
- (١١) حافظ عفيفي: الصناعة المصرية وأثرها في الإنعاش الاقتصادي القومي ، مصر الصناعية ، العدد الخامس ، السنة ٢٢ ، يناير ١٩٥٠ ، ص ص ١٧-١٦ .
- (١٢) تقرير غرفة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٢ نـ أبريل ١٩٤٧ ، ص ٢٨ .
- (١٣) مصر الصناعية ، العدد ٢ ، السنة ٢٢ ، فبراير ١٩٤٧ ، ص ص ٢٠-٢١ .
- (١٤) مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٦ ، مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢ .
- (١٥) مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٤٦ ، ملحق رقم ١١ ، النصوص التشريعية التي تهم أرباب الصناعة والتي صدرت من ٩ أكتوبر ١٩٤٥ إلى آخر مارس ١٩٤٦ ، قرار وزاري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٥ ، ص ص ٦-١ .
- (١٦) عاصم الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، معهد البحث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٩٩ .
- (١٧) مصر الصناعية ، ١٩٤٣ ، انظر الوثائق التشريعية والمراسيم والأوامر الأميرية والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول ديسمبر ١٩٤٢ إلى ١٥ فبراير ١٩٤٣ ، ص ١٠ .
- (١٨) تقرير عن حالة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٨ ، مايو ١٩٤٢ ، ص ص ٢١-٢٢ .

- (١٩) مصر الصناعية ، ١٩٤٥ ، ملحق رقم ٩ الوثائق التشريعية والمراسيم والأوامر والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢٤ .
- (٢٠) مصر الصناعية ، ملحق رقم ٩ ، الوثائق التشريعية والمراسيم والأوامر والقرارات الاستثنائية التي صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١٧ .
- (٢١) عاصم الدسوقي: المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
- (٢٢) تأمين وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ٩ .
- (٢٣) التصنيع في مصر ١٩٢٩-١٩٧٢ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٨٥ .
- (٢٤) تأمين وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ١٣ .
- (٢٥) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية عن سنة ١٩٤٩ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ١٧ .
- (٢٦) الأغذية المحفوظة ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٢١ .
- (٢٧) إسماعيل صدقى: سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢١ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٥ ، ص ١٤ .
- (٢٨) صناعة السردين في مصر ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٣٠ ، مايو ١٩٥٤ ، ص ٢٢ .
- (٢٩) اتحاد الصناعات المصرية: الكتاب السنوي ١٩٥٢-١٩٥٠ ، القاهرة ، ص ٥٥ .
- (٣٠) عبد السلام عامر: المرجع السابق ، ص ٤٠٩-٤٦٣ .
- (٣١) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية لسنة ١٩٤٨ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٥ ، يونيو ١٩٤٩ ، ص ١٥ .
- (٣٢) وزارة التجارة والصناعة: تقرير لجنة الصناعات ، المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- (٣٣) تقرير اتحاد الصناعات المصرية لسنة ١٩٥١ ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٢٨ ، مايو ١٩٥٢ ، ص ١٣ .
- (٣٤) رؤوس الأموال الأجنبية ، مصر الصناعية ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ١٤ .
- (٣٥) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١-٢ .
- (٣٦) محمد سعيد عبد الفتاح: توجيه الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة ، مؤسسة المطبوعات الحدية ، الجيزة ١٩٥٨ ، ص ١٣٧ .
- United Nations , Development of manufacturing industry in Egypt , Israel , and Turkey, New York 1958 , p.5 and p. 53.
- (٣٧) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٩٨-٣٠٢ .
- (٣٨) وزارة الصناعة: الصناعة في عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس الأول ١٩٥٧-١٩٦٢ .

- القاهرة ، ص من ٢٥٨-٢٦٧ .
- (٤٠) الوقائع المصرية العدد ٢ مكرر، ١٥ ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، السنة ١٢٨ ، ص ٢ .
- (٤١) الوقائع المصرية : قرار وزاري رقم ٢١٦ ، نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٦ .
- (٤٢) الوقائع المصرية : قرار وزاري رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ ، ص ٥ .
- (٤٣) الوقائع المصرية : قرار رقم ١٨٧ في ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٧ .
- (٤٤) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٣٨١-١٩٦١
- (٤٥) دليل الصناعات: القاهرة ١٩٦١ ، ص ٦ .
- (٤٦) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٩٦١ ، ص من ٤١-٩ .
- (٤٧) سعيد النجار: التخصيصية والتصحيحات الهيكيلية في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ .
- (٤٨) حكومة الجمهورية العربية المتحدة: ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٦ ، ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ أغسطس ، ص من ٤٣-٤ .
- (٤٩) وزارة الصناعة : الصناعة في عشر سنوات ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٧٠ .
- (٥٠) على فهمي عبد الرزاق: تخطيط الصناعة في مصر وأثره على مستقبلها ، أكاديمية ناصر العسكرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١١ .
- (٥١) وزارة التخطيط: مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ ، المجلد الثالث ، تخطيط الانفتاح الاقتصادي ، القاهرة ١٠ رمضان هـ ١٣٩٧ - أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٤٣ .
- (٥٢) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: تعداد الإنتاج الصناعي ٦٦ / ١٩٦٧ ، جزءان ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٥٣) المصدر السابق ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٥٤) محمد محمود الدبب: تصنيع مصر ، الجزء الأول ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص من ٥٥-٥٧ .
- (٥٥) الهيئة العامة للتصنيع: إنجازات الصناعة في ثلاثين عاماً ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٢ - ٨٠ - ١٩٩١/٩ ، جزءان ، القاهرة ١٩٩١ . بيانات مجتمعة من الجزأين.
- (٥٦) المصدر السابق .
- (٥٧) المجلس الدائم للتنمية الإنتاج القومى: المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .
- (٥٨) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠/٨٤ - ١٩٨٥ / ٨٤ ، المجلد الخامس ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .
- (٥٩) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥ / ٨٤ ، المجلد الخامس ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ص ٤١١-٤١٤ .
- Liwen -Yan & Pang Xiaomin , Industrialization and industrial allocation in (٦٠) China , 27th International Geographical Congress , Washington 1992 , pp. 366-367.

- (٦١) مجلس الشورى ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية: سياسة الاستثمار، تقرير رقم ٦ ، القاهرة فبراير ١٩٩٤ ، ص ٩٧ .
- (٦٢) مجلس الشورى ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية: سعر الصرف في مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٦ ، تقرير رقم ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .
- (٦٣) الهيئة العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٣-١٥ .
- (٦٤) عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٣ .
- (٦٥) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، استكمال الإصلاح الاقتصادي ، الدورة ٢١ ، القاهرة ١٩٩٤-١٩٩٥ ، ص ٨٢ .
- (٦٦) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية استكمال الإصلاح الاقتصادي ، الدورة ٢١ ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .
- (٦٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد ، ص ٥٤-٥٦ ، القاهرة ١٩٩٦ .
- (٦٨) المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، البعد الاجتماعي في إطار تطبيق نظام آليات السوق ، الدورة ١٨ ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .
- (٦٩) معهد التخطيط القومي: تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٨ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٥٤٨-٥٦ .
- (٧٠) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : دليل المستثمر ١٩٨٣ ، القاهرة ، ص ٢٥-٥٥٦ .
- (٧١) هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية: إنجازات شركات الهيئة لعام ١٩٨٧ /٨٦ ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٠٩-١١٦ .